السلطات والمهام القضائية والمعلوماتية للقناصل البريطانيين في ولايتي بغداد ودمشق ١٧٩٨ – ١٩١٤

أ. م. د. صالح خضر محمد
جامعة كركوك
كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص

درس البحث تلك السلطات القضائية والمهام المعلوماتية والاستخبارية في ولايتي بغداد ودمشق من ١٧٩٨– ١٩١٤، تلك الانشطة التي جلبت انتباه الحكومات البريطانية المتعاقبة خلال مدة البحث وشجعتهم على ذلك بسبب أهمية ولايتي بغداد ودمشق في المنطقة لاسيما، وإن ذلك قد جاء بعد الامتيازات العثمانية واستغلالها من قبل بريطانيا لصالح رعاياها ومن يحمل الحماية والإذن الممنوحة في تلك الولايتين، قسم البحث الى أربعة مباحث أساسية الاول السلطات القضائية للقناصل البريطانيين في ولاية بغداد والثاني المهام الاستخبارية والمعلوماتية لهؤلاء في تلك الولاية، وأما في المبحث الثالث فقد درس السلطات القضائية في دمشق، أما المبحث الرابع فقد اختص بالمهام الاستخبارية للقناصل في ولاية دمشق... اعتمد البحث على مجموعة مصادر وضعت في نهاية البحث.

Judicial authorities Information and intelligence tasks for Britain's consoles in Baghdad and Damascus city1798-1914

A. Prof. Dr. Salih Khder Muhammed
Kirkuk University
College of Education for Humanities Sciences

Abstract

This research studied the judicial authorities , information and intelligence tasks in Baghdad and Damascus from 1798-1914 , these activities brought attention of successively Britain government and encourage to give more interest in these cities . Especially after privileges and protection gained from Ottomans authorities for Britain citizens in the two cities.

The research has been divided into four main chapters , the first one is about judicial authorities for Britain consuls in Baghdad city, the second one is their information and intelligence tasks in the same city .As for third and fourth chapters are concerning in judicial authorities , information and intelligence tasks respectively in Damascus. The is dependent some references listed at the end.

المقدمة

إنَّ ما كتب عن دور المهام القضائية والاستخبارية البريطانية شيء قليل، ونحن بحاجة إلى معرفة المهام القضائية وإلى معرفة المزيد عنها، لاسيّما تلك الطرق والأساليب المعتمدة في ذلك النشاط، كذلك فإنَّ هناك أمور غامضة وأحداث خطيرة جديرة بالاهتمام في ذلك النشاط تدفع الباحثين الى تغطية مثل هكذا معلومات، لاسيما الجوانب الخفية التي كان يتعامل بها القناصل البريطانيون والمعلومات الاستخباراتية التي كانوا يرفعونها عن ولاية بغداد ودمشق، وحسب ضننا المتواضع فأنَّ ذلك النشاط لم ينل ما يستحقه من اهتمام إبان الفترة موضوع البحث.

عدّت بريطانيا منذ القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر من الدول الفاعلة على المستويين الأوربي والدولي في نشر قنصليات لها في مدن العالم ومنها الولايات العربية، وقد أسهمت تلك القنصليات من خلال استغلال قناصلها لسطاتهم القضائية والاستخبارية في الحفاظ على مصالحها والسيطرة على بعض المدن.

يقول وزير الخارجية العثمانية (عالي باشا): إنَّ هناك في كل ولاية عثمانية سفراء للدول الأجنبية كافة، ويتبع هؤلاء محاكم خاصة بهم، وكذلك أماكن لجمع المعلومات عن نشاطات دولتنا، وإذا بقي الأمر على ذلك الحال فإنَّنا لا نستطيع أن ندخل الطريق الذي تدخله الدول العظمى؛ لأنَّهم لا يعترفون بالقوانين المحلية ومعفون حتى من التكاليف القضائية الصادرة من السلطان، ومن ثمَّ فلهم سلطاتهم القضائية والمعلوماتية الخاصة بهم يعاملون بها رعاياهم لمراجعتهم وإكمال عملهم وقضاياهم، ولا يريدون مساعدة دولتنا كما نحن نريد، وعليه فإنَّ ذلك غير مقبول ولابد من تعديل الوثائق وإرجاع سلطاتنا القضائية ومنع السفراء والقناصل استغلال سلطاتهم لصالح مصالح دولهم، كما رد الصدر الاعظم محمد امين عالي باشا , قد نقبل النصح ونأخذ بها بالنسبة للجنسية والرعايا والحماية، ولكن السيادة والدين والاستقلال فإنَّنا متمسكون بهما ولا نسمح بالتجاوز عليهما؛ لأنَّ الدين الإسلامي هو قانوننا وتعتمد الدولة عليه، إنَّ أغلب السفراء والقناصل البريطانيين العاملين في استانبول والولايات العربية يعترفون بأنَّ بين أيديهم تنظيم للمحاكم القنصلية، وكذلك العمل على إيصال المعلومات، بل كل المعلومات التي تدخل في مصالح دولهم، وأنَّ المحاكم العثمانية في مستوى يرثى له، غير أنَّ ذلك لا تؤكده المصادر والكتب والوثائق فهناك محاكم عثمانية فاعلة في الولايات العثمانية، وكذلك فهناك من المعلومات عن نشاط القناصل في الولايات العثمانية معروفة عند الباب العالي، فولاية بغداد على الرغم من بعدها عن العاصمة العثمانية فهي لم تكن عصية على السلطة في مجال المحاكم والقضاء

ومعرفة الكثير عنها، وكذلك فلها من ذلك في ولاية دمشق، ومع ذلك كله فقد كان للقنصليات الأجنبية ومنها البريطانية دور واضح في احتكار النشاط القضائي ورفع المعلومات إلى مراجعهم.

جاء البحث (السلطات والمهام القضائية والمعلوماتية للقناصل البريطانيين في ولايتي بغداد ودمشق ١٧٩٨ – ١٩١٤) ليؤكد ما ذهب إليه ذلك النشاط الواضح لهؤلاء القناصل في استغلال سلطاتهم وتسخيرها لصالح المصالح البريطانية ورفع المعلومات إلى مراجعهم، وكان اختيار البحث لبداية القرن التاسع عشر، بسبب ذلك النشاط الفاعل للقنصليات البريطانية في بغداد ودمشق بعد احتلال فرنسا لمصر عام ١٧٩٨، وحتى عام ١٨٣١ وبسبب التبدل في ولايتي بغداد ودمشق إذ سيطرة الدولة العثمانية على بغداد عام ١٨٣١ سيطرة مباشرة، وسيطر إبراهيم باشا على دمشق عام ١٨٣٠م، كما واخترنا عام ١٩١٤؛ لأنَّ أغلب القنصليات البريطانية ومنها في بغداد ودمشق قد انتهى دورها بسبب الحرب العالمية الأولى، وما يؤكد ذلك أنَّ القنصل البريطاني العام في بغداد (لورمير) قد حمل جوازه وهو في السفيفة وقال: لقد كانت لسلطاتنا الدبلوماسية والاستخبارية دور كبير في معرفة الكثير عن بغداد ودمشق وبالتالي وإنَّ ذلك قد سهل لقواتنا الأمور في الحرب العالمية الأولى ، قسم البحث إلى أربعة مباحث تناول المبحث الأول بدايات الدخول إلى الموضوع في التمهيد من خلال الامتيازات الممنوحة للدول ومنها بريطانيا واستقلال النشاط لقنصلياتها، وكذلك تشكيل الهيئات القضائية لصالح نشاط القناصل البريطانيين وكيف كان هؤلاء القناصل ينفردون في إجراء المحاكمات في مقرات قنصلياتهم بعيداً عن السلطات المحلية في بغداد ودمشق، أما في المبحث الثاني فقد تناولنا سلطات ومهام القناصل المعلوماتية وطريقة الحصول عليها ونقلها إلى مراجعهم للاستفادة منها ورسم سياسات الحكومة البريطانية في ولاية بغداد ، أما في المبحث الثالث فقد تناولنا السلطات القضائية في ولاية دمشق تلك السلطات التي دفعت الكثير من الرعايا الأجانب الى أخذ الأذونات ليكونوا تحت الحماية القنصلية البريطانية، وفي المبحث الرابع ذهبنا إلى كيفية قيام القنصلية البريطانية في دمشق بجمع المعلومات ورفعها إلى مراجعها والاستفادة منها في معرفة الكثير عن ولاية دمشق، وحكم الدولة العثمانية لتلك الولاية اعتمد البحث على مجموعة مصادر كان منها: كتاب لورمير، القسم التاريخي، المطبوع في قطر، كذلك، كتابات وليد العريض عن الامتيازات الاجنبية ومجموعة التنظيمات المنشورة عن الدستور العثماني والمترجمة من قبل نوفل الله. كذلك كتاب الوذبياني، الدولة العثمانية والغزو الفكري، فضلاً عن ذلك بعض الوثائق من الارشيف العثماني في استانبول والأطاريح والرسائل.

المبحث الاول

استغلال الامتيازات الاجنبية لصالح سلطاتهم القضائية والمعلوماتية

ترجع الجهود الخاصة باستغلال السلطات القضائية والإصلاحية في الولايات العربية العثمانية من قبل القناصل البريطانيين إلى عهود الكثير من السلاطين ومنهم: مصطفى الثالث (١٧٥٧ – ١٧٧٤)[١]، لأنَّه من الذين ساهموا بإصدار القوانين وعدّها مسألة ضرورية وملحة بدون أن يعرف أنَّها ستستغل من قبل القنصليات الأجنبية[٢]، كما كان عهد سليم الثالث (١٧٨٩ – ١٨٠٨) هو الآخر من العهود التي حاول فيها التواصل ببعض السلطات الأجنبية حول القوانين وتطبيقها واستغلت في زمنه أيضاً[٣]، ولكن محاولات السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ – ١٨٣٩) كان هو الأكثر استغلالاً بسبب صدور أول مرسوم إصلاحي في تشرين الثاني (١٨٣٩)، بعد أن وقفت بريطانيا إلى جانبه، لاسيّما في صراعه مع والي مصر محمد علي باشا (١٨٠٥ – ١٨٤٩) واستغلال ذلك الصراع للحصول على مزيد من الامتيازات* لصالح بريطانيا من خلال عقد اتفاقية بلطة ليمان عام (١٨٣٨) ليصبح التاجر البريطاني له شأن كبير في التجارة، وكذلك الرعايا العاملين، والذي دفع إلى محاولات التقرب من البعثات والقنصليات الأجنبية، لاسيّما القنصليات البريطانية كونها أداة من أدوات السياسة الخارجية ومن خلالها نظمت العلاقات مع الدول على الرغم من أنَّها تعمل بشكل أو بآخر لصالح دولها، وعليه ساهمت القنصليات الأجنبية إلى دفع الباب العالي إلى إصدار مراسيم مهمة تجاه السلطات القضائية وذلك لحماية الرعايا والتجارة والرحالة العاملين الأجانب هنا في بغداد ودمشق وكذلك على المعلومات والخرائط، العلاقات مع الدول[٤].

كما عُدَّ عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ – ١٨٦١) عهد الاصلاحات[٥]، إذ صدر أول مرسوم في عهده وهو خط شريف كولخانة، وكان ذلك المرسوم بمثابة الاعتراف القانوني والسياسي بالتغيرات البنوية والإدارية والتي خولت بعضها الدول الغربية، لاسيّما بريطانيا وفرنسا الكثير من الصلاحيات [٦]، كما عدَّ عملاً مهماً وجديداً تجاه عهد التنظيمات الإدارية والقانونية، وكذلك فقد تناولت تلك التنظيمات الكثير من بنود العلاقات والسلطات القانونية مع الدول الأجنبية وقيام تلك الدول بإعطاء الصلاحيات لسفاراتها وقنصلياتها في الولايات العربية لتطبيق تلك الامتيازات ومنها القنصلية البريطانية لاسيّما في ولايتي بغداد ودمشق*، وجاء ذلك المرسوم بسبب محاولات حثيثة ورغبة كبيرة من جانب مصطفى رشيد باشا[٧] لتحسين أوضاع الناس والرعايا الأجانب في كل المناطق الواقعة تحت اسم السلطات العثمانية، ومحاولة منه دون تدخل الدول الكبرى في شؤون الدولة العثمانية[٨]، كما كان لصدور خط شريف همايون عام (١٨٥٦)

في عهده بعد الانتصار الذي حققته الدولة العثمانية وحلفائها (بريطانيا، فرنسا وسردينا) على روسيا في حرب القرم[٩]، عام (١٨٥٤) نتيجة لضغوط عدد من الدول الأوربية التي مارستها أصلاً في اعتماد حكم دستوري وقانوني في الدولة العثمانية وتطبيقه من خلال سفاراتها وقنصلياتها[١٠].

وتمثل دور السفارة البريطانية من خلال السفير البريطاني في استانبول كاننج للضغط على مصطفى باشا والطلب منه بتغيير بعض القوانين العثمانية، لاسيّما تلك التي تتناول السلطات القضائية ومنازعات الرعايا في أراضي الدولة العثمانية[١١].

ولذلك عُدَّ خط شريف همايون من أكثر القوانين قرباً وتمسكاً بالغرب ولم يكن له مثيل في الوثائق العثمانية الخاصة بتطبيق القوانين الأجنبية، لاسيّما تلك التي تعمل على تطبيقها القنصليات البريطانية في الولايات العثمانية[١٢].

إنَّ المعالم الرئيسة لمحاولات الإصلاح والتجديد العثمانية التي بدأت منذ مطلع القرن التاسع عشر كانت تدور حول مواضيع مهمة ذهبت إليها تلك الإصلاحات وأظهرت بروز بوادر عثمانية أكدت على مثل تلك الإصلاحات[١٣]، وكان منها الأخذ والتواصل مع الغرب في تنظيم الهيكلية الإدارية والجيش ومنح الامتيازات مقابل إعطاء نوع من الحرية للقنصليات الأجنبية في ممارسة الأعمال والأنشطة، وكان من ذلك أن استغلت تلك القنصليات ذلك البند لصالح سلطاتها القضائية حتى اقترنت تلك الإصلاحات في إيجاد قوانين ودساتير جديدة تفيد الحكومة العثمانية وعلاقاتها مع الدول الأجنبية[١٤].

وكان لصدور تلك القوانين والأنظمة الجديدة والتي كانت محط ردود أفعال من قبل المسلمين وعدم الأخذ بها إلا أنَّ الباب العالي حاول وبعدة طرق تمريرها من خلال فتاوى صدرت من المفتي العام ما نصها: ((يجوز للحكومة أن تتخذ ما تراه من التدابير الإدارية في مثل تلك الحالات إذا صدر أمراً سلطانياً بذلك))*.

ويبدو أنَّ الأوضاع في الدولة العثمانية في تلك المدة هي التي دفعت السلطات العثمانية إلى إصدار النظام العثماني عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م ليشمل الإعفاءات للقنصليات الأجنبية فقد شملت تلك الإعفاءات القناصل العاملين وكبار الموظفين في كل قنصلية والعاملين والذين يحملون موافقة التاج البريطاني وموظف كبير بمعية كل من بدرجة قنصل، لاسيّما في موضوعات حل النزاعات بالطرق القضائية المرسومة من حكومات القناصل وحتى الإعفاءات الكمركية وتطبيق القوانين لدولهم، ويقصد بها هنا الدول الكبرى ومنها بريطانيا وفرنسا[١٥]، وعلى الرغم من ذلك ظلت تلك القوانين محط خلاف وضغط، على الرغم من الإعفاءات الكبيرة، عليها وما يقع ضمن الإصلاحات القانونية تلك، فقد أنشئت محاكم تقبل بها شهادات المسلمين وغير

المسلمين، ما دفع القنصليات البريطانية إلى استغلال ذلك البند للدفع بمحاكمة خاصة على من يعتدي على رعاياها من المسلمين وجلبهم إلى الشهادات خلافاً لما كان عليه في قانون السلطات العثمانية، كذلك إنشاء محاكم خاصة ومنها مثلاً محكمة القنصلية ومحكمة النشاط التجاري عام ١٨٥٠، وكذلك محكمة النقل والتي تعدّ من المحاكم المهمة التي تناولت نزاعات التجار الأجانب والنقل واستغلالها من قبل القناصل البريطانيين لاسيّما في بغداد(١٦).

أما في زمن السلطان عبد العزيز (١٨٦١ –١٨٧٦) صدرت إصلاحات تنظيمية أخرى كان منها ما يخص السلطات القضائية، لاسيّما في معاملة الرعايا المتواجدين على أراضي السلطات العثمانية والذين لازالوا لا يحملون الأذونات الرعوية وهم من أصول أجنبية، وذلك لأنَّ قسم منهم لديه أموال ويعملون في التجارة والشحن(١٧)، ومعرفة الطرق للمحافظة على أموالهم، كذلك طريقة معاملتهم في توزيع الدخل من جراء أرباح شركاتهم بعيداً عن النزاعات، ذلك كله دفع إلى أنْ يكون هناك دور كبير للامتيازات الأجنبية، والذي ترتب عليها ازدياد دور للرعايا الأجانب في الحياة الاقتصادية في الولايات العثمانية ومن ذلك نشاطهم التجارية. في ٣/ كانون الأول/ ١٨٧٦ وافق مدحت باشا في استانبول على إعلان الدستور والذي يتضمن أكثر من (١١٨) مادة وبقدر تعلق الأمر بالرعايا الأجانب والتجار والزوار من الجنسيات البريطانية وشؤونهم القضائية فإنَّ الدستور عدّ كل أفراد الدولة العثمانية عثمانيين بغض النظر عن دينهم ومذهبهم في المثول أمام المحاكم العثمانية خلافاً لما ذهبت إليه المحاكم القنصلية الأجنبية(١٨).

وبقدر تعلق الأمر بالحكومة البريطانية فقد استبشرت خيراً مما جاء بالدستور الذي يدعو إلى المساواة وكان في حينها أنَّ من المهم بأنَّ فقرات ومواد الدستور يجب أن ترقى على صلاحيات السلطان نفسه، لاسيّما في المسائل التي تخص المساواة والرعايا والأنشطة التجارية للأجانب وتشغيل الرعايا في الدوائر التي كانت محظورة عليهم قبل ذلك(١٩)، كما كان لتلك المراسيم والامتيازات أثره في نشاط القنصليات، لاسيّما في موضوع دفع الرعايا إلى مراجعاتها وحل مشاكلهم فيها واحتكارها في إجراء المحاكمات، الأمر الذي أدى إلى زيادة إعداد تجار الدول في أراضي الدولة العثمانية مما انعكس إيجابياً على التجار البريطانيين العاملين في الولايات العربية؛ وذلك لأنَّهم يمتلكون أموال كثيرة حتى قيل: ((إنَّ أصحاب المصارف الخاصة والمثبتة أذوناتهم كانوا أكثر من أصحاب المصارف من المسلمين))(٢٠)، وذلك يعني أنَّه يجب أن يكون هناك دور لمتابعة الكثير من مشاكلهم التي تحدث من حيث لجوؤهم إلى المحاكم القنصلية خوفاً على أموالهم بعد أن انتعش الوضع الاقتصادي لهم(٢١)، كما أصبح هؤلاء مقربين من بعض

شخصيات الباب العالي، ولكنهم يحاولون وبشكل مستمر عدم قطع العلاقة بالسفراء والقناصل، لاسيّما قناصل بريطانيا(٢٢).

كذلك وبسبب ذلك الانتعاش لأوضاع غير المسلمين ازدادت هجرة الرعايا الأجانب وبدأت تظهر بشكل واضح في أراضي الدولة العثمانية ومن ذلك ولاية بغداد ودمشق(٢٣)، إنَّ تلك التحول في ازدياد الأعداد والتصاقهم مع قنصلياتهم في بغداد ودمشق ما كان ليتم لولا الصلة والارتباط بينهم وبين دولهم أولاً، ومحاولاتهم تثبيت أنشطتهم وأعمالهم عند قناصلهم، إذ اعتقدوا أن مصالحهم تلك لا تتم إلا بالمساندة الخارجية يلاحظ وضمن القوانين البريطانية أنه من حق الدولة أن تبسط الحماية على رعاياها إذا ما أصابهم ضرر نتيجة إجراء غير مشروع يصدر عن دولة أخرى، وكذلك إن التجاء الدول لحماية رعاياها هو حق وليس حق للأفراد من الرعايا وبالتالي لا يحق للأفراد إلزام دولهم لحمايتهم فلكل دولة الحق أن تمارس عملها في الحماية وذلك ما حصل في أغلب نشاطات القنصليات البريطانية في الولايات العربية* ، وعلى الرغم من أنَّ الدول الأوربية لا تتفق على رؤية موحدة تجاههم بسبب تنافس المصالح فيما بينها إلا أن كل دولة أخذت تعمل بطريقتها في دعم رعاياها لتحقيق مصالحها حتى وصل الحد: ((أن استخدم الرعايا والتمسك بحل نزعاتهم لاسيما من غير المسلمين أن اصبح ذلك احد جوانب تقويض الدولة العثمانية والكلام عليها حتى من المسلمين))(٢٤).

١ – تشكيل الهيئات القضائية البريطانية في قنصلية ولاية بغداد:

أخذت الدولة العثمانية بعد عهد التنظيمات بالنظم والقوانين محاولة مجاراة الدول الأوربية في عملها، مما دفع القنصليات البريطانية الاطمئنان على نشاطاتها في مجال السطات القضائية والعمل على إحداث محاكم لقنصلياتها، لا بل زادت الدولة العثمانية من ذلك بعد سنتين بتحديث نظامها القضائي ووفقاً للمفاهيم الغربية فقد صدر قانون الجزاء الهمانيوني في حزيران ١٨٥٨ ليكون الأساس في طرح النظام القضائي والحقته بقانون التجارة البرية، ثم قانون التجارة البحرية وكانت أغلب تلك القوانين مأخوذة من القوانين الفرنسية والبريطانية، مما دفع أن لا يكون هناك صعوبة للقناصل البريطانيين في استحداث محاكم ومحاكم تجارية ومحاكم مدنية، فضلاً عن محاكم أموال الرعايا والتجار الأجانب وأفردت لتلك الهيئات مقرات داخل القنصليات*.

كانت أكثر الهيئات القنصلية البريطانية انتشاراً في الولايات العربية بشكل خاص في القرن التاسع عشر الهيئات القضائية، والتي هي عبارة عن نظام هيكلي بريطاني قانوني أو تحكيمي تشرف عليه وزارة الخارجية البريطانية أو حكومة الهند البريطانية بالتنسيق مع وزارة العدل وترتبط بها المحاكم القنصلية، وكانت تلك المحاكم أو ما يطلق عليها السلطات القضائية للدبلوماسيين البريطانيين تشكل في مقراتها إما بشكل دائم أو بشكل مؤقت، لاسيّما عندما تكون هناك قضية

قانونية تتطلب تشكيل سلطة قضائية بسبب مشكلة آنية حدثت تجاه أحد موظفي القنصلية أو الرعايا أو التجار البريطانيين أو حتى من يتبع تلك القنصلية إدارياً او رعوياً، أو قد تشكل بعض المحاكم القنصلية بتكليف المراجع العليا من خلال توجيه القنصلية بذلك لسبب أو آخر يمس المصالح البريطانية، ويأتي ذلك في جزء منه بسبب الامتيازات والاتفاقات التي حصلت عليها القنصليات الأجنبية، حتى أصبح في كل ولاية دوائر خاصة بالسلطة القضائية في القنصليات البريطانية وكان من ذلك أن حصل في ولاية بغداد وولاية دمشق(٢٥).

كما كان في كل قنصلية سلطات قضائية تنظر في القضايا المدنية وأخرى تنظر في القضايا الجنائية ومنها تنظر في قضايا المال أو التجارة، لاسيما عندما تحدث نزاعات فيما بينهم وبين السكان أو بينهم وبين الرعايا العثمانيين، أو قد تكون بينهم وبين السلطات المحلية والقضائية في بغداد* أو بين التجار والزوار القادمين إلى المدن المقدسة، كما يتمتع القنصل العام ومن يخوله صلاحيات في ذلك الاختصاص من خلال الامتيازات الممنوحة من السلطات العثمانية لدول القنصليات، فضلاً عن ذلك أنَّ السلطات البريطانية العليا قد تعطي بعض امتيازاتها القضائية للمحاكم المحلية في الولايات العثمانية، ولكن اشترطت حضور مبعوثها القنصلي ويكون توقيعه ضرورياً لحكم نافذ(٢٦).

كما كان القنصل في ولاية بغداد ودمشق يتمتع بسلطات قضائية* أكثر مما هو في ولايات أخرى، وكانت مرتبة القنصل في بغداد بدرجة قنصل عام في أكثر الأحيان ويحظى باحترام الخارجية البريطانية أكثر مما هو في ولايات أخرى، وفي بعض الفترات يكون اتصاله بحكومة الهند مباشرة كما يتمتع بصلاحيات واسعة من قبل المحكمة الإقليمية لحكومة صاحبة الجلالة(٢٧).

كما له الحق في تعيين حكام إضافيين في حالة صعوبة الخصومة وكثرة شخوصها، كما حصل عام ١٨٥٢ عندما قام القنصل العام رولصون (١٨٥١ – ١٨٥٥) بفتح محكمة قنصلية إضافية في بابل لمتابعة ما يحدث من سرقة للآثار الواقعة تحت حماية السلطات المحلية واتهام الحكومة المحلية بعض الرعايا البريطانيين بذلك(٢٨).

وفي عام ١٨٧٢ وجد القنصل البريطاني هربرت نفسه أمام شكاوى تخص أموال الرعايا الذين تركوها وهاجروا إلى مناطق أخرى وبقيت في ذمة السلطات المحلية أو بعض المتنفذين فشكل محكمة خاصة لذلك واستطاع إرجاع قسم منها وطلب من مراجعه أن يظل باب تلك المحكمة مفتوحاً لاستقبال مثل تلك الحالات لاسيّما وأنها كثيرة. وفي عام ١٨٧٨ توسعت صلاحيات القنصل البريطاني في بغداد ودمشق والخليج العربي لتشمل حوادث القراصنة ووفاة

بعض العمال الهنود في مناطق نفوذ كل ولاية وبالتالي يمكن إجراء محاكمات لمثل تلك الحوادث من قبل المحاكم في القنصليات البريطانية[٢٩]. عليه وفي عام ١٨٩٤ بعث القنصل البريطاني موكلر بأنه بحاجة إلى معالجة حالات قتل فيها بعض الهنود في سامراء وهم من الرعايا البريطانيين كما طلب الإذن في التعامل مع مجموعة رقيق من الهنود حشروا في عنابر مزدحمة على سفن صغيرة. ووفاة بعض منهم وكان جواب الخارجية البريطانية إجراء التحقيق في أسباب قتلهم وختم بيوتهم بالشمع الأحمر لحين البت في ذلك، أما فيما يخص مجموعة الرقيق فيتم حجزهم لحين البت مع السلطات العثمانية بذلك[٣٠].

وقد تكون بعض المحاكم الخاصة واللجان بوفاة بعض الرعايا في بنايات خارج مقرات القنصلية البريطانية، وذلك ما حصل في زمن القنصل البريطاني موكلر عام ١٨٩٥ والذي كان ينظر في بعض الوفيات التي تخص الرعايا في ولاية البصرة والموصل[٣١].

وكذلك ما حصل في عهد القنصل لوج (١٨٩٧ – ١٨٩٨) عندما شارك شخصيات في متابعة أموال المتوفى الهندي في الكاظمية وفي عهد القنصل البريطاني مليفيل (١٨٩٨ – ١٨٩٩) حدثت حالات مشابهة منها الخصومات بين الرعايا البريطانيين والجنود من السلطات المحلية مما دفع إلى تشكيل محكمة خارج مقر القنصلية، وعندما عرف ذلك القنصل أنَّ الوالي العثماني عطا الله باشا (١٨٩٦ – ١٨٩٩) دعا الرعايا إلى الاستجواب طلب منهم مغادرة الأراضي العثمانية، أو اللجوء إلى المحاكم في البصرة أو الموصل بدليل عناوينهم[٣٢].

في عام ١٩١٢ أبلغ القنصل العام في بغداد لورمير وزارة الداخلية العثمانية بأنَّه أضاف محكمة قنصلية أخرى في الكاظمية برئاسة محمد حسين علي مرزا، كذلك ولكثرة الزوار في مدينة النجف المقدسة وبناء على طلب سابق من القنصل العام العقيد رامزي (١٩٠٦ – ١٩٠٩) تقدم لورمير هو الآخر في العام نفسه بإضافة محكمة في المدينة وعزز كلامه في تقريره المرفوع إلى وزارة الخارجية البريطانية: ((أنَّ الرعايا البريطانيين من الحجاج هنا يتعرضون إلى مشاكل ومضايقات من السلطة العثمانية))[٣٣].

وفي عام ١٩١٣ نظرت محكمة القنصلية التي يرأسها نورمان سكوت الموكل بإدارة القنصلية وطبيبها في محاكمة قضية الراعي البريطاني الذي تجاوز حدود الأدب عند استقبال والي بغداد ناظم باشا للمهنئين في العيد الصغير، إذ حكمت المحكمة بالحجز ومن ثم إبعاده عن ولاية بغداد، ومن أجل إظهار وجود المحاكم وتعريفها[٣٤]، بادر القنصل نفسه إلى كتابة عناوين المحاكم على واجهات مباني وأبواب القنصلية، كما كتبت عبارة إعلان طريقة الإذن للرعايا وغيرهم في مراجعة المحاكم في مقرات القنصلية وتحديد الأيام لتسهيل مراجعاتهم وذلك يعني تجاوز الصلاحيات والامتيازات الممنوحة لهم.

٢- سجون القنصليات:

حاولت الحكومة البريطانية ومن خلال سفارتها أو قنصلياتها في الدولة العثمانية التدخل في شؤونها وحتى وإن كان على حساب علاقاتها فتلك المرة أمرت إلى من يمثلها أن تكون هناك سجون في مقرات قنصلياتها، لاسيّما عندما لاحظ القناصل البريطانيين ضرورة وجود أماكن وسجون لمحاكم القنصلية، إذ اعتمد هؤلاء القناصل على سجون خاصة ومعزولة عن مقرات القنصلية، فأخذت تحظى باهتمام القناصل البريطانيين لاسيّما بعد أن اشتكى بعض المتهمين من سجون السلطات العثمانية، فقد أفردت القنصليات بعض البنايات لاتخاذها سجون لحجز المتهمين لحين حسم قضاياهم، كما تقوم المحاكم القنصلية بتسمية حراس ليكونوا مسؤولين عن حراسة السجون، ويقوم رئيس الحراس بإعداد كشف يومي يقدمه كموقف إلى القنصل العام يحوي أسماء النزلاء المقيدين لدى المحكمة القنصلية، كما يكلف هؤلاء الحراس بجلب بعض المتهمين دون اللجوء إلى السلطات العثمانية، فضلاً عن ذلك فإنَّ القنصل العام كان يكلف طبيب القنصلية لمتابعة الشؤون الصحية وتقديم التقارير بذلك، وما يؤكد ذلك تدخل القنصل البريطاني العام[٣٥]، تويدي (١٨٨٥ – ١٨٨٨) لدى المحكمة القنصلية في بغداد بإخراج الراعي الهندي من سجن القنصلية لإصابته بمرض الطاعون[٣٦]. وأخبر بذلك والي بغداد بذلك المرض خوفاً من تكرار انتشاره[٣٧]، وطلب كذلك فحص بقية المحتجزين وبضمنهم حراس السجن[٣٨]. وعندما اعترض والي بغداد عام ١٨٩٩ نامق باشا على ما يجري من اعتماد أماكن خاصة بذلك كتب له القنصل العام بأن المراسيم الجديدة التي صدرت عام ١٨٩٨ و ١٨٩٩ تؤكد في قسم منها صلاحية الدبلوماسيين البريطانيين اعتماد أماكن حجزية للقنصليات البريطانية، كذلك فإنَّ المراسيم التي عرفت متأخرة تلك، ولاسيّما في زمن القنصل البريطاني ارنولد كمبال (١٨٩٨ – ١٩٠١) فقد أكدت على أن تكون هناك أماكن في القنصليات البريطانية يودع فيهما المتهمين في بداية نزاعهم ومحاكمهم لاسيّما الرعايا والتجار البريطانيين وبعض الموالين والمحسوبين على جنسيات أخرى محسوبة على القنصلية البريطانية وألحق بعدها قانون الإشراف على الرقيق، ولاسيّما من بعض الرقيق الذين تمنع بريطانيا المتاجرة بهم، وبالتالي فهي لا تقبل حجز رعاياها في سجون وثكنات تابعة للسلطات العثمانية، وذلك ما حصل في قنصلية بغداد منذ أن أصبح رولنصونعام ١٨٤٠ قنصلاً وتأكيده بان الامتياز الذي يحتفظ به وما يخوله لقناصله في البصرة والموصل هو القيام بدور الممثل القانوني لحكومته فهو الوكيل القضائي في الولاية التي يعمل فيها وأضيف له موضوع طريقة حجز الرقيق والعمل على متابعتهم[٣٩].

وما يؤكد ذلك وعندما جاءت السلطات المحلية في ولاية بغداد بمجموعة من الرقيق وذلك يحدث لأول مرة لتشغيلهم في الزراعة احتج القنصل البريطاني وسحب تلك المجموعة وحجزهم في دار مؤجرة لصالح القنصلية البريطانية لحين تثبيت اسمائهم وتوضيح نوع العمل الذي يعملون فيه وكتب في تقريره الشهري إجراءات تلك القضية وباركت المراجع جهوده في ذلك، أما في عهد القنصل البريطاني لورمير (١٩٠٩ – ١٩١٢) فقد أصبحت اماكن الحجز في مقرات خاصة ولها استقلالية إدارية، وتكاد تكون مستقلة: ويعمل فيها موظفون تابعون لإدارة القنصلية، كذلك فقد شمل لورمير الحجز لمدة طويلة، في حين كانت سابقاً الحجوزات لمدة قصيرة وأخذ يتناول ذلك القنصل ذكرها في تقاريره الشهرية، فعلى سبيل المثال كان إعداد المحجوزين لسنة ١٩١٢ هو ٢٣، ولاسيما الذي لهم مشاكل قضائية في الاعتداء على الرعايا البريطانيين أو المس بالمصالح البريطانية*.

٣- استغلال السلطات القضائية لصالح حماية النقل والشحن التجاري في ولاية بغداد:

إنَّ المتتبع للدور البريطاني يلاحظ مدى اهتمام بريطانيا بالنقل، ولاسيّما النقل البحري، ففي ٣٠ ت٢ ١٨٥٤ قال دلبس المستشار الانكليزي، لقد بالغ الخديوي إسماعيل بإسراف بافتتاح قناة السويس وقد نفذها على الرغم من العراقيل منا ومن غيرنا، ومع ذلك كنا من أوائل المهنئين في الافتتاح، ومع ذلك استطعنا أن نجعل منه فيما بعد مشروعاً انكليزياً يخدم أطماعنا، كما كان ذلك المشروع من المشاريع التي شجعت حكومتنا الى مشاريع نهرية وبحرية في ولايات العراق، وامتياز لإنشاء خط برقي خلال الأراضي التركية الى الفاو وهو ميناء صغير بالعراق عند مصب شط العرب ومنها مد خط مائي بالخليج العربي الى الهند*.

إنَّ المتتبع للسفن والقوافل التجارية في ولاية بغداد إبان عهد الدولة العثمانية منتصف القرن التاسع عشر، يلاحظ هناك اختلافات بين أنواع تلك السفن(٤٠)، من حيث الحجم والأهمية والتنظيم ونوع الحمولة، وكذلك أجور النقل والعاملين عليها من الرعايا وغير الرعايا، وكذلك القدرة الزمنية التي تستغرقها في المسير والانطلاق والوصول حتى إلى المكان المقصود(٤١).

كما كان للأنهار ومنها نهري دجلة والفرات دو كبيراً في عمليات تسهيل النقل النهري البريطاني، لاسيّما النقل التجاري في الداخل، واعتماد الكلك الواسطة المهمة في النقل بالنسبة للنهرين ويسميه العامة (العبيرة) وهي على أنواع منها الكبيرة ومنها الصغيرة(٤٢)، فالصغيرة كانت أكثر تواجداً وهي على أنواع منها (المهبيلة والدانك) وتلحق بها القوارب العاملة في الأنهار والذي يهمنا من كل هاذين العاملين على تلك الوسائل فقد كان يعمل عليها الكثير من لهم الخبرة من الرعايا البريطانيين، ولذلك أبدى البريطانيون اهتمامهم منذ عام ١٨٣٠ بالملاحة في الأنهار العراقية للحفاظ على الرعايا أولاً ولخدمة مصالحها من خلالهم ثانياً، وعليه ذهبت الحكومة

البريطانية إلى إجراء عمليات المسح في النهرين فقد حاول جون تايلر شقيق المقيم البريطاني في بغداد روبرت تايلر (١٨٢٢ – ١٨٤٣) ومعه الكثير من الرعايا على مسح نهر دجلة عام ١٨٣٠، لكن المهمة انتهت بمقتل جون تايلر قرب تل كوجك الأمر الذي ولد التفكير بمتابعة المتهمين في القضايا والاعتداء على الرعايا والسفن البريطانية من خلال لجان ومحاكم قنصلية فمحاولات المسح لم تنتهي بذلك الاعتداء واستمرت المحاولات البريطانية وسيرت ولأول مرة عام ١٨٣٤ باخرتان يعمل عليهما أكثر من ثلاثين راعيا عدا من يعمل عليها من جنسيات أخرى ومن السكان المحليين وبالتالي فإن ذلك التنوع يعمل على كثرة النزاعات وبالتالي فإن الكثير منهم يكون عرضة للنزاعات والخصومات ولابد من إيجاد حلول لهم وقد يكون من خلال القنصلية التي تهتم بهم(٤٣).

في عام ١٨٣٩ بدأت شركة لنج في المفاوضات بشأن الملاحة في نهري دجلة والفرات وبتشجيع من الحكومة البريطانية بشأن الحصول على الامتياز وعليه تقدمت حالات النقل والشحن البريطانية في المياه العراقية وأصبح عدد العاملين عليها في ازدياد يضاف لها ازدياد أنواع الحمولات(٤٤)، كما بذلت حكومة الهند جهوداً لإقناع الباب العالي لقيام شركة لنج لاستخدام باخرة ثالثة بين بغداد والبصرة، جاء ذلك بناءً على مذكرة السفير البريطاني في إسطنبول هنري لايارد(٤٥)، وعندما زادت مطالب القنصلية البريطانية في ازدياد السفن واستغلالها، إزاء ذلك أخذت السلطات العثمانية تثير العقبات بوجه النقل والشركات البريطانية البحرية باعتبار أن تلك الشركات أخذت بالازدياد وتدعم النفوذ البريطاني في العراق(٤٦)، ولكن السلطات المحلية في ولاية بغداد اختلفت في ذلك فوالي بغداد نجيب باشا (١٨٤٢ – ١٨٤٧) ذهب عكس توجهات الباب العالي فقد طلب من المقيم البريطاني تايلر (١٨٢٢ – ١٨٤٣) تزويده بباخرة مجهزة بالرجال من الرعايا البريطانيين والعتاد للعمل تحت إشرافه لحين تجهيزها بالخبراء العثمانيين ويتحمل الوالي ما يحصل لهم، عليه فقد رحب المقيم البريطاني بذلك الطلب ووعد بتذليل الصعوبات، لكن ذلك لم يحدث فتعرض العمال والخبراء الهنود لكثير من المشاكل بسبب ذلك وامتناع العمال عن العمل مما أثار التجار البريطانيين بعد امتناع هؤلاء العمل لديهم وكتبوا إلى السفير البريطاني للنظر في شكواهم، ذلك الإجراء تسبب أيضاً في نقل تايلر من منصبه ليحل محله هنري رولسن* (١٨٤٣-١٨٤٩) (١٨٥١ – ١٨٥٥) الذي التزم جانب الرعايا والتجار وحل نزعاتهم بعيداً عن التوجيهات العثمانية وفي المحاكم القنصلية في قنصليته(٤٧).

في علم ١٨٥٥ وعندما تعرضت سفينة من قبل عشائر (البو محمد) في ميسان إلى اعتداء تقدم رولسن وطلب محاكمة المعتدين على الرعايا في محاكم القنصلية بعيداً عن

السلطات العثمانية أيضاً[٤٨]، وفي عام ١٨٦٤ زار والي بغداد نامق باشا القنصل البريطاني العام في بغداد كمبال (١٨٦١ – ١٨٦٨) وطلب نصيحته في حملة عسكرية ضد الخزاعل الذين يعرضون النقل البحري في جنوب العراق إلى الخطر، لاسيما في منطقة الشامية، فأبدى القنصل استجابته على شرط عدم المساس بالرعايا البريطانيين الموجودين على متن بعض السفن وفي حال مخالفتهم وانحيازهم إلى بعض رؤساء تلك العشيرة فيجب أن تجري محاكمتهم داخل القنصلية البريطانية[٤٩].

ولكن مدحت باشا (١٨٦٩ – ١٨٧٢) والي بغداد الذي كان من أشد أعداء التوجهات السياسة البريطانية، وتشدداً في منع الدبلوماسيين البريطانيين من التجاوز على تلك الامتيازات الممنوحة لهم[٥٠]، وحاول في حملته عام ١٨٧١ استخدام بعض الرعايا الهنود لأغراض الشحن*، فاعترض القنصل البريطاني العام في بغداد العقيد هربرت (١٨٦٨ – ١٨٧٤) على ذلك وطلب من وكيله مقاضاة من يشترك بتلك الحملة من الرعايا في محكمة القنصلية البريطانية في بغداد* أو يستبعدون من الحماية القنصلية[٥١]، وعندما تعرض أحد الرعايا البريطانيين أثناء تنقله للسلب على طريق البصرة خارج عام ١٨٧٠ تابع القنصل البريطاني العام في بغداد تلك المهمة ونجح في استرجاع ما نهب منه بعد تقديم ذلك الراعي شكوى إلى القنصلية في البصرة وأرسل نسخة منها إلى القنصل العام في بغداد، إذ تم جلب القائمين بالسلب لمقاضاتهم[٥٢].

وعندما بذل الوالي مدحت باشا جهوده في إنشاء (تراموای) تجر عرباته الخيول لربط مدينة بغداد بالكاظمية بواسطة وسيلة سريعة ومربحة للنقل تحل محل الحيوانات التي كانت تستخدم لذلك الغرض، ولكي يتفادى الوالي تحميل ميزانية الولاية الأعباء المالية قام بتأليف شركة مساهمة (للتراموای) ورغب بمشاركة التجار والأثرياء في الولاية بالأسهم وتكون الحكومة المحلية ضامنة، إذ طرحت الشركة ستة آلاف سهم، قيمة كل واحد (٢٥٠) قرش لسداد قيمة المشروع البالغة (١٨،٠٠٠) ليرة.

عندما حدثت بعض الاشكالات حول شكوى من أحد التجار وهو من المشمولين بالحماية والرعايا البريطانية بسبب عدم سداد بعض أمواله وأسهمه بعد إكمال المشروع ذلك دفع القنصلية البريطانية ومن خلال لجنة قضائية النظر في الشكوى والكتابة إلى والي بغداد وفي حالة عدم حل المشكلة ستضطر إلى متابعة ذلك من خلال سلطاتها القضائية في القنصلية البريطانية.

في عام ١٨٧٢ وعندما تعرضت سفينة تجارية تعود إلى أحد الرعايا البريطانيين في البصرة التي كانت في تلك الفترة تابعة إلى القنصل العام في بغداد هربرت (١٨٦٨ – ١٨٧٤) تدخل وطلب إجراء تحقيق بذلك وأن يكون ذلك التحقيق في مقر القنصلية في ولاية بغداد، وفي عام ١٨٧٢ وعندما تعرضت الباخرة البريطانية كشمير إلى الهجوم في البصرة تدخل القنصل

نفسه ووكيله في البصرة لدى السلطات العثمانية وطلب إجراء تحقيق في ذلك وأن يمثل القنصلية العامة في بغداد في ذلك التحقيق (روبنسون) أحد الموظفين الكبار في القنصلية(٥٣).

وفي عام ١٨٧٤ وصلت التعليمات إلى القنصليات بضرورة إيلاء أهمية بأموال الرعايا المتوفين من تجار الشحن او تجار آخرين من الرعايا وضرورة معرفة ما يحدث لأموالهم، وكذلك الوقوف على مجريات وفاتهم، وما يؤكد ذلك ما ورد في يوميات (زفوبودا) حول وفاة أحد الشخصيات الهندية العاملة في التجارة والمقيم في العراق، إذ حذر القنصل بنفسه ومعه نائب القنصل وطبيب القنصلية وتحققوا من الوفاة، كما قام القنصل البريطاني بختم أبواب داره بالشمع الأحمر، إلى أن يتم النظر في أحواله كونه أحد الرعايا البريطانيين، وعندما حاولت بعض السلطات العثمانية فتح الدار وجدت أنَّ حرساً خصصته القنصلية البريطانية لذلك منعوا المأمور العثماني من فتح الباب(٥٤).

وعندما علم القنصل العام في بغداد عام ١٨٧٩ باعتداء آخر حصل أحد رعايا بريطانيا آخر من أصول هندية حول مخبر مركبه، طلب من قنصله في البصرة التدخل لدى والي البصرة (هردي باشا) بما حصل على ذلك المركب قرب الفاو وإن تطلب الأمر إجراء محاكمة داخل القنصلية بعد أن يقوم ذلك الراعي بتقديم اسماء الذين حاولوا الاعتداء عليه(٥٥).

وعلى إثر ذلك قدمت القنصليات ومن خلال استغلال سلطاتها القضائية بإرسال بواخر بريطانية مسلحة إلى مياه الخليج العربي ومنها القريبة من البصرة لحماية رعاياها من بعض الاعتداءات ونهب أموالهم، كما اعتمدت بعض القنصليات ومنها قنصلية بغداد وعلى رأسها (موكلر E.Mockler)وطلبت تعويضات من السلطات العثمانية لبعض الرعايا الذين سلبت قوافلهم بعد أن تتم المحاكمة وتثبيت ذلك التعويض في السجلات القضائية للسلطات البريطانية(٥٦).

عام ١٨٨٠ لجأ أحد شيوخ عشائر المنتفك* وحرض عدد من اتباعه على مهاجمة الباخرة البريطانية (خليفة) وقتل أحد الرعايا الذي كان على متن الباخرة، ولما حاولت السلطات العثمانية التحقق من ذلك رفض القنصل البريطاني بلودن (١٨٨٠ – ١٨٨٢) وطلب التحقيق في مقر القنصلية البريطانية وعن طريق القنصلية بعد أخذ الموافقة من السلطات العثمانية بحضور من يمثل عشائر المنتفك.

في عام ١٨٨٥ أثار القنصل (تريفور) موضوع التعويضات المالية لحادثة سابقة من قبل أحد شيوخ عشائر البو محمد لحساب أحد الرعايا البريطانيين الذي تسبب في إغراق مركبه الأمر الذي اعتبرته الخارجية البريطانية نشاطاً مميزاً لذلك القنصل، وفي عام ١٨٨٩ بعث القنصل البريطاني في البصرة الرائد موكلر طلباً إلى القنصل العامفي بغداد لأخذ رأيه بخصوص حادثة

وقعت لأحد الرعايا البحرانيين في شط العرب، فأجاب بضرورة التدخل وبالتالي فهي فرصة لشمول هؤلاء بالحماية القنصلية البريطانية ومساعدتهم من خلال محاكمهم في بغداد، وهكذا عندما تتعرض تلك الوسائل لهجمات عشائرية تتبري القنصليات البريطانية في إلقاء القبض على بعض هؤلاء وتحاول حسم قضاياهم من خلال محاكمها، وذلك ما حصل عندما توجهت السفينة الكبيرة البريطانية الراسية في شط العرب والمحملة ببعض البضائع الخاصة بأثاث القنصلية في بغداد فأعادت المحكمة المواد المسروقة وأصدرت حكمها بسجن المتسببين، وعندما طلب والي البصرة بتسليم هؤلاء لسلطاته امتنع القنصل البريطاني وأرسلهم إلى سجون حكومته في الهند(٥٧)، كذلك في عام ١٩٠٦ طلب القنصل البريطاني العام من خارجيته إجراء محاكمة بحق أحد أفراد عشيرة الجربة لتسببه في تأخير ملاحة أحد السفن التجارية البريطانية، الأمر الذي دفع السلطات العثمانية التدخل لإنهاء الموضوع بعد إجبار الأخير على دفع تعويضات للباخرة المتوجهة إلى ولاية الموصل عن طريق قنصلية بغداد(٥٨).

وفي عام ١٩٠٨ وعندما هوجمت إحدى البواخر البريطانية وتسبب ذلك في توقف الرحلات التجارية، كما توقفت خدمات البريد الخاصة بالقنصلية، مما دفع أصحاب الباخرة الجوء إلى القنصل البريطاني العام في بغداد للتدخل فأصدر قراره بإرسال الباخرة العائدة لحماية القنصلية للقيام بواجبها ورد الاعتداء وجلب المتهمين بالحادث وإحالتهم إلى محكمة القنصلية الأمر الذي أثار السلطات العثمانية والشكوى إلى الباب العالي، وكان الجواب للقنصلية بأنها اعتمدت القوانين الخارجية البريطانية باعتماد القوانين ومن خلال المحكمة القنصلية(٥٩)، إزاء ذلك شكلت قضايا النقل والشحن ومشاركة الرعايا في السفن جهداً كبيراً للسلطات القضائية للقنصليات البريطانية ومحاولة حسم القضايا التي يتعرض لها هؤلاء، مما ولد منافسة كبيرة بين الدول وقنصلياتها في ولاية بغداد، وأصبحت المصالح الانكليزية تتبع سياسة جديدة فيها من الخطر على مستقبل العراق السياسي، إذ أصبح القنصل الإنكليزي راعياً لشركات إصلاحية كبرى وذوات رؤوس أموال ضخمة وحارساً حتى لخطوط التلغراف، وكلما مر الوقت أخذ الإنكليز يتشبثون بأرض العراق ومحاولة السيطرة عليه بتلك الطرق(٦٠).

٤- الامتيازات وأثرها في إثارة الرعايا تجاه السلطات القضائية:

كان القناصل العاملون في الولايات العربية معترف بهم بوصفهم مقيمين سياسيين لحكومة الهند البريطانية ومتابعين للرعايا والجاليات الهندية، ولاسيما وأنَّ هؤلاء الرعايا كانوا أغلبهم من زوار العتبات المقدسة الذين يمكثون سنوات في تلك الأماكن، يضاف لهم عدد غير قليل من التجار الانكليز، ولاسيما في بغداد والمدن المقدسة، وكذلك المنقبين عن الآثار والمبشرين والرحالة إذ كان يقوم القنصل العام في تلك الولايات المشمول بالامتيازات بتقديم المشورة لهم في حالة

وقوعهم في قضايا قضائية، إذ قدر إعداد الرعايا البريطانيين في السنوات (١٨٤٥ – ١٨٧٥) بـ (٢٣٩) فرد من الهنود والأفغان والتبت وبعض التجار، وقدر إعدادهم في المدن المقدسة بـ أكثر من (٣٥٠) فرد أغلبهم من الرعايا الهنود، كما قدر عدد الذين يعملون في السفن البريطانية بـ (١١١) ويترددون على أسواق بغداد والبصرة، لا بل إنَّ بعضهم سكنوا مع عوائلهم في محلات البصرة القديمة، غير أنَّه لا توجد لهم سجلات مثبتة باستثناء أعدادهم من قبل قنصلية بغداد[٦١]، أما في الولايات الأخرى لاسيما الموصل والتي كانت تتبع في بعض الأحيان لولاية بغداد فكان أغلب الرعايا البريطانيين من التجار وهم أعداد قليلة بسبب الصراع والتنافس البريطاني الفرنسي غير أنه وفي النصف الثاني ونهاية القرن التاسع عشر وبسبب الامتيازات زادت أعدادهم في ولاية بغداد، إذ بلغت أكثر من (١٠٠٠) فرد أغلبهم من الهنود والافغان ويعملون في الشحن والري يضاف لهم أعداد من التجار والزوار إلى المدن المقدسة الذين لجأ قسم منهم إلى السكن في تلك المدن[٦٢].

غير أنه في بداية القرن العشرين أصحبت أعدادهم واضحة من خلال متابعة القنصليات لهم وتسجيل أسمائهم واعتماد سجلات توثيقية في ذلك، حتى أنّ القنصل البريطاني في بغداد العقيد نيو مارج (L.S.New March) تشكى عام ١٩٠٥ بخصوص موافقة السلطات العثمانية من مسألة حصر أعدادهم وتسجيلهم، وكذلك قيام السلطات نفسها باعتقالهم في حالة ترددهم ومراجعاتهم على مقرات القنصليات البريطانية، غير أنَّ تلك القنصليات لا تأخذ بذلك وظلت تتابع بدقة تواجدهم وعدم الاعتراف بالقضايا الخلافية بحقهم من قبل السلطات المحلية في ولاية بغداد، ويلاحظ عندما لا يستطيع بعض القناصل حل المسائل القضائية بحقهم يقوم بالكتابة إلى مراجعه، وذلك ما حصل في موضوع اعتماد كبير التجار من الرعايا البريطانيين، وكان الأمر يتعلق بتثبيت منافسه من الرعايا الفرنسيين، مما دعا أن أصابت مراجعه البريطانية بأن الراعي البريطاني أولى أن يكون كبير التجار في ولاية بغداد[٦٣].

ولغرض معرفة أثر الامتيازات وتسهيل تواصل الرعايا والتجار البريطانيين مع القنصل البريطاني فقد بادر القنصل البريطاني العام في بغداد لورمير في آذار ١٩١٤ على تعيين رؤساء الجاليات الهندية إذ عين (٦) رؤساء في النجف والمسيب والهندية وكتب إلى مراجعه بأن التجربة نجحت في اعتماد حلقات الاتصال بالرعايا من خلال هؤلاء، لاسيّما في معرفة قضاياهم ومشاكلهم، وكذلك حصر ممتلكاتهم لاسيّما الذي يتوفون منهم وقد يصل إلى وضع اليد عليها، وعليه وعندما توفى أحد الرعايا البريطانيين في النجف المقدسة قامت القنصلية بحصر ممتلكاته

من الذهب والأموال لكونه مشمول بالامتيازات من خلال اللجنة القضائية في القنصلية وطلبت من مراجعها طريقة التصرف بها[٦٤].

أثر القوانين الامتيازية الممنوحة للقناصل البريطانيين في اعتماد المحاكم القنصلية:

ظلت الامتيازات السبيل لعقد الاتفاقيات الكثيرة بين الدول والتي اختصت بمنح الصلاحيات الواسعة للسفراء والقناصل الأجانب في الولايات التي كانت خاضعة للدولة العثمانية[٦٥]، وكانت أغلب تلك الامتيازات قد خصت بريطانية أو لنقل بأن بريطانيا وسفاراتها وقنصلياتها استطاعت الاستفادة منها بشكل كامل، ومن ذلك صلاحيات القناصل البريطانيين العاملين في الولايات العربية والتي كانت مسموح لها التمثيل الدبلوماسي البريطاني فيها[٦٦]. وبذلك أصبحت نطاق الامتيازات الممنوحة من الدولة العثمانية منذ مدة ليست بالقليلة بأنَّها محسوبة للنشاط والمصالح البريطانية وموظفيها، إذ استغلت تلك القنصليات تلك البنود المهمة من الاتفاقيات البريطانية العثمانية، فقد نصت الاتفاقية المعقودة في ١٢/ مايس / ١٨٣٩ إدخال الكثير من الصلاحيات والامتيازات للقنصليات البريطانية في الولايات العربية والتي كانت معروفة باسم المراسيم القضائية والتي تعني في قسم منها عند القناصل البريطانيين المساوات بين المسلمين وغيرهم وإدخالها حيز التنفيذ في الولايات العربية إذ يسمح للدبلوماسيين البريطانيين وبدرجاتهم المختلفة البت في المنازعات والشكاوى التي تحصل لرعاياهم وغيرها دون الرجوع إلى السلطات العثمانية[٦٧]، لا بل أنها استغلت ذلك البند الخاص بمتابعة حقوق الرعايا البريطانيين المتواجدين على الأراضي العثمانية مهما كان لونه أو جنسه باعتبار بريطانيا حامية للرعايا[٦٨]، كذلك فقد أخذ القناصل البريطانيين يتابعون ما يصدر من أحكام قضائية بحق رعاياهم ومن يحتمي بهم من جنسيات أخرى، حتى وصل الأمر إلى أنَّ تلك الامتيازات فسرت في حينها بأنها امتيازات لم تمنح حتى للعثمانيين أنفسهم، وأنَّ السلطات العثمانية لا تسطيع دخول أحد رعايا بريطانيا مهما كان السبب، إلا بموافقة القنصليات البريطانية[٦٩]، وعندما صدر أول مرسوم انكليزي في ٢٤/ آب ١٨٤٣ أكد ضرورة أخذ رأي القناصل في الولايات والسفير البريطاني في العاصمة استانبول في حالة حدوث مشاكل تتضمن المنازعات والصراعات بين الرعايا وبين التجار الانكليز وغيرهم من الرعايا البريطانيين، حتى فسر الأمر إلى أنَّ بعض القضايا كانت تحل وحسب رأي الرعايا عن طريق القاضي الوطني والمقصود به هنا (القنصل البريطاني في الولاية الواحدة)[٧٠]، وقد يقوم القنصل بتحويل بعض القضايا إلى مراجعه العليا إن لم تكن تدخل في صلاحياته، وذلك ما حصل عندما كانت المنازعات بين الرعايا البريطانيين والفرنسيين بسبب قيام القنصل البريطاني رولصون بمنع الرحالة الفرنسيين التجول في آثار بابل بموافقة عثمانية، توالت بعدها قوانين أخرى تنص على صلاحية اعتماد محاكم إضافية في كل قنصلية بريطانية في الولايات العربية، ومن ذلك ما صدر

في عام ١٨٧٣ وعام ١٨٧٦ في اعتماد محاكم تخص الرعايا وأخرى تخص الأنشطة الاقتصادية والمصالح البريطانية واضيفت محكمة أخرى تخص الزوار للعتبات المقدسة، أما تشكيل هيكلية المحكمة في القنصلية الواحدة وطريقة المحاكمات داخل القنصلية وصلاحية تشكيل الهيئة فهي تتكون من القنصل وموظفين اثنين ومن الذين يشهد لهم في القانون والخبرة الوظيفية يضاف لهم في بعض الحالات أحد التجار[٧١]، ثم هناك صلاحية للقنصل في تسمية موظف يختص بكتابة المحضر وضبط تفاصيل المحاكمة وله الحق بالذهاب مع بعض أفراد حرس القنصلية المشمول بالرعايا البريطانية المتهم بعيداً عن القوات العثمانية[٧٢]، كما صدرت مراسيم إنكليزية أخرى وفيها بعض البنود التي تشير إلى السلطات القضائية ومن ذلك مرسوم عام ١٨٩١ و ١٨٩٣ اللذان اختصا في عمل المحاكم القنصلية لقضايا المال والتجار البريطانيين وكيفية حل منازعاتهم وطريقة استرجاع أموالهم في حالة نهبها بعد تعرضها من السلطات العثمانية أو من قبل بعض العشائر، حتى وردت عبارة في هذين المرسومين وهي: ((إذا تقاضى تاجر بريطاني لإثبات حقه أمام القضاء العثماني فإنَّ قرار الحكم لا يسري عليه دون قرار محكمة القنصلية التي يتواجد فيها ذلك التاجر البريطاني))[٧٣].

فضلاً عن ذلك بعض القوانين والتعليمات التي كانت تصدر من الجهات الحكومية إلى قنصلياتها تعني رفض ما تذهب إليه السلطات العثمانية الاعتراف بما مثبت من تعليمات الاتفاقيات القضائية السابقة، لاسيّما تلك التي تدخل في صلاحية السلطات العثمانية، وذلك ما أكده القنصل العام في ولاية بغداد بلودن (١٨٨٠–١٨٨٢) بأن البراءة الممنوحة له ولقناصله في ولاية بغداد وغيرها من الولايات تدخل في باب يحظر إدخال السلطات العثمانية أي تعديلات على البراءة الممنوحة، كما طلب القنصل نفسه توسيع صلاحياته على مدن وهضبات أخرى من العراق ولا يقتصر على ولاية بغداد وطلب من السلطات العثمانية السماح للرعايا الخيار في حسم قضاياهم في المحاكم التي يتم اختيارها من قبلهم وكان الأمر هنا يتعلق بقضية أحد المبشرين العاملين في مدينة الهندية[٧٤].

المبحث الثاني

السلطات والمهام المعلوماتية للقناصل البريطانيين في ولاية بغداد

السلطات المعلوماتية والاستخبارية البريطانية في ولاية بغداد:

أظهرت الحكومات البريطانية المتعاقبة في القرن التاسع عشر اهتماماً كبيراً في الحصول على المعلومات الاستخبارية ووجدت في نشاط قناصلها في الولايات العربية آنذاك كفرصة للوصول الى تلك الأهداف ووجدت في مهامهم الأساسية جمع المعلومات لاسيّما في ولاية بغداد لأسباب تتعلق بالموقع الجغرافي للعراق كله والأهمية الاستراتيجية، وكون تلك الولاية طريق مهم للوصول إلى الهند والشركات ومنها شركة الهند الشرقية العاملة في البصرة*، ثم بغداد ولفترة طويلة وكذلك توفر النشاط الاقتصادي فيها فضلاً عن ذلك التنافس الكبير عليها بين الدول وبريطانيا، ولاسيّما فرنسا وروسيا وأخيراً ألمانيا، ولذلك اعتمدت في الوصول إلى كل ذلك عن طريق ما يقدمه دبلوماسيوها من معلومات من خلال التفاصيل الدقيقة والمهمة والتي يحاول هؤلاء جمعها، مستعينين بالعديد من الطرق في الحصول على المعلومة الاستخبارية لاسيما من خلال قيام موظفي القنصلية بزيارات ميدانية لأماكن الأحداث، وذلك ما حصل في بغداد حين بقى القناصل البريطانيين متنكرين بأسماء التجار لبيع أعلاف الحيوانات او امتهان صفات أخرى أو بشكل مباشر من خلال صفات الدبلوماسيين لاسيما في عهد المماليك* أو من خلال اللقاءات التي يقوم القناصل ونوابهم مع الموظفين المحليين من السلطات العثمانية في ولاية بغداد، وحتى عن طريق الرحالة والمبشرين الأجانب والذين تضيفهم القنصلية البريطانية في مقرها، ولتأكيد كل ذلك فالقنصل البريطاني العام لورمير صاحب كتاب دليل مثلاً الخليج عندما غادر بغداد عام ١٩١٤ رفع جوازه في السفينة وقال: (إن الدبلوماسية البريطانية أضافت في مهامها المعلوماتية سبباً لاحتلال العراق)*.

وترجع بدايات ذلك النشاط إلى بداية القرن التاسع عشر عندما أصبح هناك وكالة بريطانية في البصرة يرأسها مانشتي لتغطية المعلومات في أغلب أنحاء العراق[٧٥]، ولكن عندما وجدت الحكومة البريطانية أنَّ ذلك لا يكفي للتغطية في الحصول على المعلومات وأنَّ البصرة لا يمكن أن تنفرد بذلك النشاط، ولاسيما في معرفة المصالح المهمة، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية ذهبت إلى تأسيس مقيمية بغداد لمقاومة التوغل الفرنسي في المنطقة وتكليف دبلوماسيها بذلك، لاسيّما بعد أن احتلت فرنسا مصر عام ١٧٩٨ وتوجهت الحكومة الفرنسية إلى ولاية دمشق ومن ثم تهديدها لبغداد وحتى البصرة وما يؤكد ذلك أن القنصل البريطاني في البصرة حاول ومن خلال معلومات منع القنصل الفرنسي واسمه (أسفر) التجول في أزقة البصرة محاولاً جمع معلومات لصالح حكومته[٧٦]. كذلك فإن الشركات البريطانية هي الأخرى كانت تدفع الحكومة البريطانية

وقناصلها أيضاً في عملها للحصول على المزيد من المعلومات عن ولاية بغداد وما حولها لتوسيع نشاطاتها لاسيما في أراضي الولاية ومياهها، كما اندفعت الحكومة البريطانية أيضاً إلى الاهتمام بإنشاء مراكز للمعلومات في مقرات قنصلياتها صبت آنذاك بأنها مراكز معلوماتية، ولاسيّما في تنافس الشركات البريطانية مع مثيلاتها في فرنسا وروسيا التي بدأت تنتشر بشكل غير اعتيادي في الولايات العراقية[٧٧]، ومن ذلك مثلاً محاولات الحكومة الروسية للوصول إلى المياه الدافئة، بعكس الدور الفرنسي الذي أخذ يتقلص في بغداد وينشط في الموصل، الأمر الذي دفع إلى زيادة نشاط القناصل البريطانيين في ولاية بغداد[٧٨].

دور القناصل في نقل المعلومات في ولاية بغداد:

بعد أن تأسست المقيمية البريطانية في بغداد عام ١٧٩٨ رشح مقيماً لها هارفرد جونز من قبل السفير البريطاني سمث (Smith) في العاصمة استانبول ليكون كبيرها، وكان ذلك من الشخصيات المهمة وله باع طويل في العمل في سفن الشركات البريطانية، ولاسيّما شركة الهند الشرقية[٧٩]، كما كان يحمل كارت الراعي البريطاني المخول بالمعلومات والذي أعطاه فرصة التجول ومعرفة الكثير من المهام المعلوماتية عن بغداد ومحلاتها، وعند صدور أمره كتب في أوراق تعيينه أنه: ((وكيلنا في نقل المعلومات)) وزاد السفير في أمر تكليفه بأنه سيقوم بواجبات مهمة[٨٠]، ومن ذلك ((جمع المعلومات عن أية جهة يعتقد أو تعتقد المراجع أنها تدخل في اعتماد المصالح البريطانية))، وعندما وصل بغداد حاملاً إذن التعيين في أيلول ١٧٩٨[٨١]، زار الوالي سليمان باشا الكبير (١٧٨٠ – ١٨٠٢) إذ وجد كل الترحيب منه بعكس ما كان يتوقعه مما دفعه أن يطمأن أكثر على مهمته الجديدة، لاسيّما وأن لديه بعض المعلومات من أنَّ الوالي صعب المراس وفي أول تقرير له عن ولاية بغداد يقول: ((كانت بداية عملي مرحب بها من قبل الوالي)).

المعلومات عن النشاط الفرنسي في ولاية بغداد:

عندما جلس جونز قنصلاً في بغداد غير طريقة نشاطه في البداية ليكون مراقبة النشاط الأجنبي، ولاسيّما الحكومة الفرنسية وتهديدها لولاية بغداد وكذلك معلومات عن تلك الولاية ودورها في المنطقة، وعليه اعتمد أغلب القناصل البريطانيين الذين حلو بعده على تلك المعلومات والتي كانت من مهامهم الأساسية جمع المعلومات ومراقبة النشاط الأجنبي، فعلى سبيل المثال وفي أول نشاط له درج جونز معلومات لشهر نيسان ١٧٩٩ عن عدد التجار الفرنسيين ومعلومات عن شركة الهند الشرقية الفرنسية وتواصلها المستمر مع قنصلها الفرنسي جان باكيت (١٧٩٦ – ١٧٩٩) الذي كان من أشد المتحمسين في تواجد فرنسي في ولاية بغداد[٨٢]، وعندما طلب منه

السفير البريطانيين في الباب العالي معلومات فيما إذا كانت هناك علاقات فرنسية مع والي بغداد، أكد بأن هناك معلومات وإن وجدت فهي ضعيفة جداً، كذلك طلبت المراجع الحكومية منه مساعدة المقيم البريطاني في البصرة لرفع معلومات عن النشاط الفرنسي في مياه الخليج العربي وأماكنه ومعرفة العلاقات الفرنسية مع بعض الشيوخ في البصرة، لاسيّما محاولات الوالي الجديد داود باشا (١٨١٧–١٨٣١) في بغداد والتواصل مع بعض هؤلاء الشيوخ وإمكانية تجهيز وتدريب جيش الولاية في حالة تأسيسه من قبل فرنسا، وذلك ما حصل في عهد القنصل البريطاني كلوديوس جيمس ريج عندما أبلغ الوالي سليمان باشا الصغير بنشاط فرنسي في بابل، وفي عهد القنصل البريطاني تايلر(١٨٢١ – ١٨٤٣)[٨٣]، الذي أرسل معلومات كان فيها ما يؤكد أن ولاية بغداد اعتمدت ضباط فرنسيين للإشراف على جيش الولاية، وهكذا ظلت المعلومات المطلوبة من هؤلاء القناصل عن فرنسا أكثر نشاطاً وأهمية بدليل أنهم اهتموا بكل معلومة حتى وإن كانت بسيطة، فعلى سبيل المثال طلبت المراجع البريطانية معلومات عام ١٨٢٢م الغرض منها معرفة دور حريم الولاة وهل صحيح يستعملن الملابس والأثاث الفرنسية، وهل هو دورهن كما في الباب العالي في الوقت الحاضر. هنا طلب القنصل من بعض عيونه العاملين في قصر الوالي وكتب في تقريره الشهري لشهر حزيران ١٨٢٣أن الحريم لهن جناح خاص ولا يدخل عليهن إلا الخدم المعينين من قبل الوالي ويلبسن الستن الأحمر وغطاء الرأس ويتميزن بالحشمة[٨٤]، كما أدرج في التقرير نفسه فقرة أخرى عن الخلاف الحاصل بين الوالي سليمان باشا وبين القنصل الفرنسي بسبب المعلومات التي رفعها القنصل نفسه عن إمكانيات بغداد العسكرية[٨٥].

في عام ١٨٢٤ أعاد الوالي علاقاته مع فرنسا وتم تعيين القنصل الفرنسي (ديكور انستير) ولكنه لم يستطع تطوير العلاقات مع الوالي المذكور بعيداً عن سياسة الباب العالي وضغط القنصل البريطاني[٨٦]، وعندما وصلت تلك المعلومات إلى الخارجية البريطانية اعتبرت في حينها بأنها من أهم المعلومات التي رفعت الى مراجعها في تلك المدة.

المعلومات التي رفعها القنصل البريطاني رولنصون وهربرت

ويكاد يكون نشاط القنصل البريطاني رولنصون (١٨٤٢ – ١٨٥٥)*[٨٧]، هو الآخر قد ركز على موضوع مراقبة النشاط الفرنسي، غير أنه أهتم كثيراً في نقل المعلومات الأخرى لاسيّما المخطوطات في ولاية بغداد ومواقع الآثار، وكذلك مسالك الطرق والقرى والمدن والإحصاءات السكانية، إذ كلما حل ضيفاً في أحد القصبات والمدن سأل عن الإحصاءات حتى قيل عنه بأن مدونة الأرقام لا تفارق رولنصون، كما زار سامراء وعَرفَ عنها الكثير وكتب في تقرير معلوماته بأن اسمها لارسا وكانت عاصمة مزدهرة في الألف الثاني قبل الميلاد[٨٨]، وعندما طلبت مراجعه معلومات عن بعض الديانات كلف أحد العيون لجلب معلومات عن الصابئة، ولاسيّما مكان

سكنهم وطريقة عيشهم والطقوس التي يمارسونها عند حافات الأنهر وطلب من مراجعه شمول أصحاب تلك الديانة بالحماية والرعايا[٨٩].

وعندما وجد من الضرورة رفع معلومات عن الحركات والثورات ضد ولاة بغداد وثقها في تقرير وفيها معلومات مهمة عن حركة عبد الغني ال جميل مفتي العراق وبلاد الشام عام ١٨٣٢ ضد الوالي علي رضا باشا الاز الذي اتهمه بعدم احترام المشاعر الدينية وعلاقته مع الأجانب لاسيما البريطانيين والفرنسيين كذلك بعد أن أودعت امرأة طفلها لدى حرس المفتي إلا أنَّ حرس الوالي سحبوا الطفل بحجة أنها أرملة رضوان أغا أحد المماليك وقتلوه دون احترام لبيت المفتي تلك المعلومات مهمة بحق حركات ومقاومة ضد السلطات العثمانية في ولاية بغداد[٩٠].

كذلك فقد نقل في التقرير نفسه بعض المعلومات المهمة عن الحركة البابية بأنها أسست في إيران ومؤسسها محمد رضا الشيرازي، إلا أنَّ تلك الحركة لم تستمر طويلاً بسبب وقوف الحكومة الايرانية ضدها إذ تم مقتل مؤسسها ولم تظهر نشاطاً قوياً في بغداد[٩١].

ويبدو أن معلومات ذلك القنصل تتميز بالأهمية بسبب استلامه المنصب عدة مرات وذلك من عام (١٨٤٢) الى(١٨٥٥) كذلك علاقاته الآخذة بين الشد والجذب مع والي بغداد نجيب باشا (١٨٤٢ – ١٨٤٩) وتقريب وإبعاد ذلك الوالي للقنصلية الفرنسية ومراقبة نشاطها، كذلك معلومات عن نشاط الرحالة الأجانب ومنهم الفرنسيين ومساعدة القنصل الفرنسي واسمه (بوتا) لهم الأمر الذي دفع رولنصون إلى تحريض السلطات العثمانية إلى تجميد نشاط القنصل الفرنسي[٩٢].

في عام ١٨٥٢ كانت فرصة رولنصن في نقل المعلومات المهمة عن الجانب الفرنسي، لاسيّما عندما تولى الإشراف على القنصلية الفرنسية بالوكالة وحسب الأعراف الدبلوماسية[٩٣]، إذ استطاع الحصول على معلومات مهمة من حراس القنصلية الفرنسية عما يتعلق بتقريب فرنسا من الطوائف المسيحية في بلاد الشام ونقل تلك التجربة في ربط ولاية بغداد بذلك المشروع وكتب بذلك إلى مراجعه التي أخبرته بالعمل لعرقلة ذلك المشروع من خلال إشعار السلطات العثمانية بخطورة ذلك[٩٤]. كذلك وجد أن من نشاط القنصلية الفرنسية اعتماد الجانب الصحي في التبشير وأكد ضرورة الاهتمام بذلك وعليه وعندما كلف ذلك القنصل طبيب القنصلية هايسلوب بعده قنصلاً بالوكالة في بغداد خلال الفترة (١٨٥٩ – ١٨٦٠) كانت أكثر المعلومات التي يرفعها إلى مراجعه تتناول الجانب الصحي والأمراض وبعض الجوانب الاجتماعية[٩٥]، وكان أكثر تقرير موثق جلباهتمام المراجع البريطانية هو الإحصاءات عن أعداد المرضى الذي راجعوا مستوصف القنصلية من عام ١٨٥٥ إلى عام ١٨٦٠ وكانت على الشكل الآتي:

السنة	عدد المرضى
١٨٥٥	٢٤٨
١٨٥٦	٢٩٠
١٨٥٧	٣٥٠
١٨٥٨	٣٩١
١٨٥٩	٤٨٨
١٨٦٠	٦١٠

كما أدرج في تقريره نسب الزيادة، ولاسيّما عام ١٨٦٠ كما أكد أنَّ المراجعات شملت كثير من خارج بغداد، كما أشار أن أول رقم حصل عليه المركز الطبي عند افتتاحه عام ١٨٤٠ هو ٣٩ مريض فقط(٩٦).

ويلاحظ أنَّ بعض القناصل كان يهتم بنقل المعلومات القريبة من نشاطه فذلك هربرت القنصل البريطاني العام في بغداد (١٨٦٨ – ١٨٧٤) قد اهتم بالبريد بسبب عمله السابق فيه وساهم في تعيين (ماكن سيوث) مديراً لبريد بغداد بحجة أنَّ ذلك النشاط جديد ولا تستطيع السلطة العثمانية تعيين موظف للبريد، وإدارة ذلك النشاط فضلاً عن ذلك كان يرى ضرورة إبعاد القنصلية الفرنسية عن النقل والبريد في ولاية بغداد، لكن والي بغداد تقي الدين باشا (١٨٦٧ – ١٨٦٩) كان منزعج من تصرفات مدير البريد الجديد، لأنَّه يقوم بنقل بعض المؤن والبضائع خلافاً لتعليمات الوالي وأكثر رحلات البريد تغطي بعض المناطق ولا تغطي مناطق أخرى، فضلاً عن ذلك أنَّ مسؤول البريد ذلك يفرض رسوم الأجور والشحن في بعض المناطق البعيدة عن حراسة السلطات العثمانية، كذلك فهو يقوم بنقل بعض المعلومات التي تمس الدين الإسلامي بتشجيع القنصليات الاجنبية ومنها البريطانية والفرنسية(٩٧).

أما مثالنا في نقل معلومات عن تدخل القناصل البريطانيين في تعيين الولاة فكان القنصل البريطاني مايلز (١٨٧٩ – ١٨٨١) فهو من القناصل الذين حسب لهم التدخل بتعيين ناصر باشا بعد إعادة تأسيس ولاية البصرة عام ١٨٨١ مبرراً ذلك أن تعيين ناصر باشا سيضع حد للاضطرابات في وسط وجنوب العراق في أعقاب ثورة المنتفك، فضلاً عن ذلك محاولاته تعيين ذلك الوالي ليبعد النشاط (٩٨).

ففي ٧/ نيسان/ ١٩١٠ وصلت ميناء البصرة السفينة (صبح الخير) وهي ترفع العلم الفرنسي، وتبين من أوراقها أنها مملوكة لشركة جوجير وكانت الأسلحة التي تحملها تعود للشركة

نفسها، واستطاع القنصل البريطاني في البصرة التابع لقنصلية بغداد السيطرة عليها، لكن تدخل شيخ الكويت دفع للإفراج عنها لكن الأسلحة تم الاستيلاء عليها[٩٩].

معلومات عن النشاط الألماني في ولاية بغداد:

كان الانكليز مدركين للنشاط الألماني في المنطقة وقد عبرت عنه جريدة التايمس عام ١٨٨٨ أن الانكليز والفرنسيين يحتكرون اقتصاديات المنطقة، أما الآن فقد دخل الألمان منافسين لهم بل أنهم أصبحوا أنشط جماعة فيهم، ففي إسطنبول وفي ولايات بغداد ودمشق هناك مئات من التجار الألمان وجيرانهم يجوبون الأنحاء لمصلحة بلدهم. وبعزيمة لا تكل ويفحصون الأسواق ويدرسون مطالبها، وفي سنة ١٨٨٩ كتب القنصل البريطاني في ولاية بغداد ما ذهب إليه الكاتب الألماني الهرمانون بمناسبة زيارة الامبراطور الألماني الى تركيا أنه من المحتمل أن تشتعل نار حرب عالمية قبل أن تتفكك وحدة الامبراطورية العثمانية، ووقتئذ سيقوم الخليفة ويعلنها حرب مقدسة منادياً الولايات العربية ومنها بغداد ودمشق للوقوف معه ضد الانكليز، أثار ذلك المقال السياسة البريطانية وطلبت من قنصلياتها الانتباه الى ذلك*.

ظهر النشاط الألماني بشكل واضح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وعليه وبصدد المعلومات عن العلاقات الألمانية مع ولاية بغداد فقد زادت بعد عام ١٨٧٦، لاسيّما في موضوع التجارة والنقل، إذ استطاع القناصل البريطانيون ومنهم القنصل البريطاني موكلر (١٨٩١ – ١٨٩٧) استغلال بعض الرعايا الألمان ومنهم المهندسين العاملين في مشروع الهندية، إذ ذكر ذلك المهندس له بأن هناك نية في اعتماد قنصلية المانية في بغداد، وكذلك ستعتمد الحكومة الألمانية بعض زملاءه من المهندسين للعمل في امتياز سكة حديد عام ١٩٠٢، وعندما عرفت الحكومة الالمانية تسرب معلومات من ذلك المهندس ذهبت إلى مقاضاته وسحب إذن الرعايا الألمانية منه، كما حاول القنصل نفسه التواصل مع والي بغداد حسن باشا لعرقلة اتفاقات المشروع في بغداد[١٠٠]، كما وجد القنصل نفسه معلومات تهتم بمحاولات ألمانية في خرائط جغرافية عن وجود ثروات معدنية في بعض مناطق بغداد وعندما رفعت تلك المعلومات إلى الجهات البريطانية العليا عُدّت مهمة ووجهت بضرورة إيلاء الأهمية بذلك واعتمادها فقرة في التقارير الشهرية[١٠١].

في عام ١٩٠٧ استطاع القنصل البريطاني رامزي الحصول على معلومات من والي بغداد أبو بكر حازم (١٩٠٧ – ١٩٠٨) من خلال زيارته له بحجة السؤال عنه والطلب منه تبديل مقر القنصلية كذلك العلاقات الألمانية العثمانية وذكره بمشروع النقل بين برلين وبغداد واحتمال أن

يمر من الكويت والبصرة ويصل إلى بغداد وقد ثمنت الخارجية البريطانية جهود القنصل ذلك في تلك المعلومات وأوعزت بضرورة عرقلة ذلك الاتفاق(١٠٢).

معلومات عن النشاط الروسي:

اعتمد النشاط الروسي في العراق بشكل عام وعلى ولاية بغداد والموصل بشكل خاص على الرحالة الروس والنشاط الاقتصادي والنقل وكان أشده في نهاية القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٩٩ أعادت القنصلية الروسية فتح أبوابها فحصل القنصل البريطاني من أحد المترجمين فيها بأن فتح أبواب القنصلية جاء لأسباب تتعلق بالمصالح الروسية في الخليج العربي أولاً، وكذلك لمنع انفراد بريطانية بمصالحها في العراق ثانياً(١٠٣)، وذكر القنصل نفسه أنَّ أحد الرعايا قد أفاد لنا بأن القنصل الروسي (كركوكلوف) (١٨٩٩ – ١٩٠١) التقى في البصرة بمسميات عشائرية من الكويت الذين نقلوا له بأن بريطانيا مسيطرة على كل شيء في الكويت والعراق، كما لوح بوجود تشاط قنصلي روسي لمشروع خط نقل روسي بين الخليج والبحر المتوسط وقد يصل ذلك المشروع إلى الكويت والعراق(١٠٤)، كما أنَّ القنصل البريطاني نيومارج (١٩٠٢ – ١٩٠٦) قد ركز في معلوماته على الطرق والخرائط العسكرية وربطها مع الخرائط العسكرية للولايات القريبة من ولاية بغداد ومنها الكويت وطريقة مرور القطعات العسكرية لو حصلت حرب بعيداً عن توجهات روسيا(١٠٥)، كما نقل معلومات عن نهري دجلة والفرات والمدن والقصبات الواقعة عليهما، وقد عُدّت تلك المعلومات والخرائط من أهم المصادر للقطعات العسكرية في الحرب العالمية الأولى. أما القنصل العام لورمير فقد كان من أكثر القناصل نقلاً للمعلومات عن النشاط الروسي خلال تلك الفترة، وكان يتحرى عن أية معلومة سواءً بنفسه أم من مصادره الخاصة عن نشاطاتهم في أنحاء العراق كافة وليس في بغداد فقط(١٠٦)، لاسيّما في الجانب السياسي وعلاقة الحكومات المحلية والأنشطة التجارية بالنشاط الروسي وحتى مشاريع الري، وعندما قتل متصرف البصرة بديع نوري مثلاً كتب إلى مراجعه وذكر بأن أحد الرعايا الروس كان متواجداً هناولدى التأكد من وجوده ذكر أحد الحضور أن الراع الروسي ذلك ومجموعة أخرى كانوا على علاقة مع الوالي والناس لا يكنون لهم المودة عليه يمكن استغلال الناس المتخوفين هنا في البصرة وجنوب العراق لصالح مصالحنا فيما لو حصل شيء(١٠٧)، كما رفع معلومات عن بعض العشائر عشائر بني لام وقال بأنهم منزعجين من تصرفات السلطات العثمانية في العراق وبعض الرعايا الروس واقترح بأنه من المناسب الوقوف إلى جانبهم(١٠٨).

المعلومات عن القطعات العسكرية العثمانية والمحلية في ولاية بغداد:

تعدّ القوات العسكرية المتواجدة على أراضي ولاية بغداد شريكاً مهماً في استتباب الأمن وفرض القانون ومشاركة السلطات المحلية في فرض الهيكلية الإدارية، لابل حتى فرض السلطات

القضائية في حالات تطلب ذلك[١٠٩]، حاول بعض القناصل البريطانيين معرفة بعض المعلومات عن تلك القوات التي يطلق عليها الفيلق السادس الذي كان قائماً بنفسه وله قائد عام يديرهأركان حرب وأمراء وقادة لوحداته المختلفة ويتبع إلى باب سر عسكر في استانبول لكنهم لم يستطيعوا الحصول على معلومات عنه في بدايات نشاطه في ولاية بغداد منذ عام ١٨٤٨ كما طلبت منه مراجعه[١١٠].

ولكن القنصل البريطاني العقيد هربت (١٨٦٨ – ١٨٧٤) ولكونه أحد الضباط في الجيش البريطاني حاول ومن خلال بعض الرعايا الهنود العاملين في خدمة ذلك الفيلق الحصول على المعلومات المهمة ومنها أنَّ ذلك الفيلق يديره مجلس يضم في عضويته خمسة من كبار الضباط ورئيس أطباء الفيلق ومحاسب ويتبع ذلك الفيلق خمسة فرق عسكرية الأولى تنتشر في بغداد وراوندوز وكركوك والسليمانية والثانية في الديوانية والسماوة والثالثة في بغداد والناصرية والعمارة ونجد، أما الرابعة فهي تتواجد في بغداد والحلة والهندية وكربلاء، أما في مركز الولاية فكانت الفرقة الخامسة، وفي عام ١٩٠٨ رفع القنصل البريطاني المقدم (لوج) معلومات جديدة عن تواجد بعض الجنود في شوارع بغداد يختلف زيهم عن الزي العسكري ويحملوا علامات نحاسية مكتوب عليها كلمة قانون، لاسيّما في المناطق التي توجد فيها معسكرات للجيش، وبعدّ الاستفسار عن هؤلاء تأكدنا بأنهم لمراقبة سلوك الجنود في شوارع وأماكن بغداد ويطلق عليهم هنا الشرطة العسكرية[١١١].

وبصدد المعلومات العسكرية ظلت مراكز المعلومات الاستخبارية التابعة لقنصلية بغداد فاعلة إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، إذ أكد كيرزن في عام ١٩١١ أنَّه من الخطأ أن نفترض ومن خلال المعلومات المتوفرة لدينا أنَّ مصالحنا السياسية والعسكرية تنحصر في الخليج وأنها ليست كذلك، كما أنَّها ليست منحصرة بالمنطقة الواقعة ما بين بغداد والبصرة وإنما يمتد شمالاً لتمثل كل من بغداد وما بعدها لاسيما الجوانب التي تخص الأنشطة العسكرية، وأماكن تواجدها وطريقة أداء تلك القوات وطريقة التدريب وجنسيات المدربين*.

المعلومات عن الجوانب المالية في ولاية بغداد:

أكثر المعلومات التي رفعت في ذلك النشاط كانت من تاريخ استلام الوالي مدحت باشا لولاية بغداد ١٨٦٩، وذلك بسبب بداية اعتماد ترتيب الأنشطة المالية ومقارنة المصروفات بالواردات، فضلاً عن ذلك اعتماده على القوانين والأنظمة التي تتعلق بالإدارة المالية وتدخل القناصل البريطانيين ورفع المعلومات إلى مراجعهم في البعض منها، ولاسيّما تلك الضرائب التي كانت تفرض على أموال الرعايا والتجار[١١٢] الذين يعملون تحت الحماية البريطانية، لابل رصد

بعض هؤلاء القناصل ضرائب استثنائية لاسيّما أثناء الحروب، من خلال فرض زيادات على الناس وتستعمل في بعض الأحيان القوة لتحصيلها، كما أنَّها تمنح الأراضي وبعض الضرائب بطريقة الالتزام لشيوخ العشائر[١١٣]، فعلى سبيل المثال نقل القنصل البريطاني في تقريره لعام ١٨٧٠ ميزانية ولاية بغداد بعد نشرها في الصحف وكانت الواردات (١٧١،٠٠٠) والمصروفات كانت (١٨٠،٠٠٠) وشملت تلك الرواتب والأعشار والضرائب والطابو والإيرادات المتأخرة، بينما المصروفات شملت رواتب الموظفين وعساكر الضبطية والفيلق السادس والمصالح النافعة ومصاريف أخرى، وفي عام ١٨٨٠ نقل أحد الرعايا البريطانيين معلومة مهمة بأن الملتزمين للأموال في سنجق الديوانية غير ملتزمين ويأخذون أموال على الحنطة والشعير بقصد تسديدها إلى السلطات العثمانية في بغداد، مما دفع إلى حدوث مشكلة عشائرية[١١٤].

في عام ١٨٩٦ نقل القنصل البريطاني موكلر (١٨٩١ – ١٨٩٧) معلومات عن واردات ومصروفات بغداد في موازنة ذلك العام فكانت واردات الأموال العقارية (١٨٥١٧) قرش والبدلات العسكرية (٥٣٢٩٦١) قرش، وحاصلات متفرقة (٢٩٤٩٨٥) قرش، أما المصروفات لتلك السنة فكانت للداخلية (٢،٤٠،٥١) والعدلية (٩٤٩،٨٦٤) قرش والشرطة (٧٧٧٢٤) قرش، ويبدو أنَّ ذلك القنصل قدر ذلك وذكرها من خلال سالنامة بغداد لعام ١٣١٤هـ الموافق ١٨٩٦م*.

في عام ١٩٠٣ رفع القنصل البريطاني معلومات عن زيادات كثيرة حصلت في المصروفات في زمن الوالي أحمد فيضي باشا، فالواردات كانت (٢٣،٣٠٩،٩٢٠) بينما المصروفات كانت (٦٥،٨٧٠،٠٩٠) وشملت الواردات بدلات العسكرية وضريبة الأغنام والإيجارات والغابات والمعادن والطابو ورسوم المحاكم وأخرى متفرقة، بينما شملت المصروفات الرواتب وصرفيات مدينة بغداد والسناجق التابعة لها وهنا أشير الى أن الوالي فيضي حاول عدم تسديد بعض حصص الباب العالي مما دفع الى أن تكون مشكلة بينه وبين الباب العالي*.

كذلك في عام ١٩٠٩، نقل القنصل البريطاني العام لورميرفي بغداد حصول الوالي العثماني محمد شوكت باشا على أموال لشراءأسلحة وكانت أغلب تلك الأسلحة وحسب معلومات القنصل تأتي من الكويت على الرغم من ضغط الحكومة العثمانية على موظفيها لمنع دخول تلك الأسلحة لكنها اكتشفت أن الوالي المذكور يحظى بدعم خارجي ذلك مما دفع إلى عزله[١١٥].

المبحث الثالث

السلطات القضائية للقناصل االبريطانيين في ولاية دمشق

ظلت سوريا تحت الحكم العثماني لمدة أربعة قرون منذ أن استطاع سليم الأول (١٥١٢ – ١٥٢٠) دحر جيش المماليك في معركة مرج دابق[١١٦]، ودخلت دمشق في ٢٦ أيلول ١٦١٦ تحت اسم الحكم العثماني، وحتى الحرب العالمية الأولى، كما دخلت سوريا تحت حكم محمد علي باشا (١٨٣١ – ١٨٤١). ويلاحظ أن المفاوضات لم تتوقف بين محمد علي باشا وبين السلطان محمود الثاني طوال فترة سيطرته على بلاد الشام، غير أنها بالمجمل فشلت، وفي اجتماع للباب العالي في ٧/ حزيران/ ١٨٣٩ قرر السلطان شن الحرب على تابعه الذي اعتبره متمرداً، ولكن محمود الثاني توفى في ١٩/ من الشهر نفسه ولم يعرف أن الجيش الذي أرسله بقيادة حافظ باشا قد هزم في معركة نزيب*.

كان أول نشاط قنصلي بريطاني في سوريا في نهاية القرن السادس عشر، وأول موظف بريطاني مثل الحكومة البريطانية وأخذ يدير الأعمال السياسية ويشرف على المصالح الاقتصادية، ذلك الموظف اسمه بارت (Bart)، ليخدم لفترة قصيرة ويمثل المصالح البريطانية ، ثم جاء بعده القنصل البريطاني ديوارت، وكان من الموظفين المحسوب لهم بالكفاءة في النشاط التجاري ومتابعة المصالح المهمة لبريطانيا واعتماد لجان قضائية في قنصليته لكنها لم تكن حسب ما تريده بريطانيا.

وبعد أن أصبح لبريطانيا نشاطاً اقتصادياً مكثفاً في دمشق، عندها اعتمدت التمثيل الدبلوماسي الرسمي لاسيما إبان الحكم المصري (١٨٣١ – ١٨٤١) الذي اتخذ بعض المواقف الايجابية من الأجانب تجنباً الاصطدام بدولها ولضمان وقوفها إلى جانب ذلك الحكم، كما سمح للحكومة البريطانية بفتح قنصلية لها في دمشق عام ١٨٣٣[١١٧]، إذ كان القنصل الجديد واسمه فارون من التجار البريطانيين والذي عمل لفترة قصيرة موظفاً في مكتب السفير البريطاني جون سميث في العاصمة استانبول وحسبت فترة عمله التي استمرت من (١٨٣١ – ١٨٣٧) بأنها فترة حرجة لأسباب تتعلق بزيادة اعداد الرعايا ونسبة النشاط التجاري البريطاني يضاف إلى ذلك وهو المهم تخوفه بعض الشيء من توجهات حملة إبراهيم باشا[١١٨]، على سوريا والتوسع إلى الولايات القريبة، وعلى الرغم من علاقته الجيدة مع إبراهيم باشا الذي استقبل موكبه بنفسه في دمشق، كما كان جلوس ذلك القنصل رداً على عدم استطاعة زميلة باركر (Barker) في قنصلية حلب الجلوس طويلاً في سوريا عندما كانت القنصلية في حلب تمثل بريطانيا في عموم سوريا والذي كان قد عدّ التمثيل الدبلوماسي البريطاني خطأ بسبب أن تلك الولاية وحسب ذكرة لا تصل إليها

القوافل التجارية إلا القليل، كذلك سيطرة المصالح الفرنسية عليها والصراعات بين فرنسا وبين الدولة العثمانية [١١٩]، فضلاً عن ذلك شدة التنافس بين الطوائف واختلاف الولاءات[١٢٠]، واقترح على دولته توسيع النشاط القنصلي البريطاني من خلال محاولة إيجاد بدائل للتنافس الدبلوماسي البريطاني الفرنسي والتقرب من السلطات المحلية[١٢١]، وكذلك التقرب من الرعايا والتجار بمختلف جنسياتهم وتقويض دور السلطات المحلية وإيجاد حجج لذلك حتى وإن كان على أساس ديني كحماية النصارى واستغلال الامتيازات العثمانية التي منحت للقنصليات البريطانية في الولايات العثمانية[١٢٢]، لاسيّما في موضوع الإشراف على الرعايا البريطانيين في عموم الولاية، وتثبيتهم في سجلات الولاية وتبنى قضاياهم وحماية أموالهم، تلك الأمور كلها استغلتها بريطانيا من أجل تأسيس تمثيل دبلوماسي

وتبني محاكم قنصلية لها صلاحيات واسعة في مقرات القنصليات ومنها قنصلية ولاية دمشق التي كان يشرف على تلك المحاكم في البداية القنصل أو نائبه أو من يخوله عليها مباشرة وحسب الامتيازات الممنوحة وعليه ذهبت تلك المحاكم إلى تبني شكاوى كل الرعايا لا بل حتى من رعايا دول أخرى قريبة إلى السياسة البريطانية والذين لهم قضايا أو شكاوى في دمشق[١٢٣]، وإذا تطلب الأمر التدخل في إعفائهم من بعض الأحكام القضائية، فضلاً عن ذلك ادخال موضوع الضرائب المفروضة عليهم من السلطات المحلية في نشاط السلطات القضائية في القنصلية، لاسيما في حالة استغلال بعض الباشوات والمتنفذين لهم لأسباب مالية ضريبية عدّت رشا في حينها، ناهيك عن التجار والرحالة والعاملين في النقل والشحن وعلى سبيل المثال ولتأكيد ما ذهبنا إليه قدم وزير الخارجية البريطاني عام ١٨٣٦ شكره إلى القنصل البريطاني في دمشق فاروق بشأن تبني قضايا الرعايا البريطانيين والوقوف إلى جانبهم ودفعهم الى التمسك أكثر بالقنصلية بل الأكثر من ذلك فقد أخذ هؤلاء يحصلون على الجنسية البريطانية وأذونات السفر من القنصلية مقابل المعلومات والتقارير التي يقدموها وبالتالي اصبح لهؤلاء ميزة إضافية وهي شمولهم بالامتيازات العثمانية التي خولت بها القنصليات البريطانية ومساهمتهم في تشكيل لجان قضائية، فعندما عرض أحد التجار من الرعايا بضاعته بأقل سعر في نفس العام حدثت منازعة بينه وبين المخمنين العثمانيين ذلك دفع محكمة القنصلية التدخل وحل المنازعة داخل المحكمة عن طريق لجنة كان فيها الراعي البريطاني التاجر توما[١٢٤]، ولكن الاحداث التي مرت خلال الفترة وتواجد إبراهيم باشا في ولاية سوريا بعد حملته دفعت إلى اهتمام الحكومة البريطانية بولاية دمشق أكثر وأن تكون القنصلية نشاطاً أكثر ، ولاسيما في مجال استغلال السلطات القضائية وتقرب إبراهيم باشا للسياسة الفرنسية جعل القنصلية البريطانية تفتح بابها لكل الأنشطة ذلك ما أكده القنصل البريطاني من إن تطبيق القوانين هنا أصبح من الصعوبة بسبب محاولات السلطة

المحلية تطبيق قوانين محمد علي باشا المصرية، وكذلك وهو المهم إن أغلب الرعايا هنا لا تقبل شهاداتهم ولا تأخذ بشكاويهم عند السلطان إبراهيم باشا إلا بصعوبة، وذلك يمكن استغلاله لصالح سلطاتنا القضائية وفتح محاكم قنصلية إضافية في مقراتنا ولتأكيد ما ذهب إليه حاول الوقوف ضد القنصل حاول أحد القادة العسكريين التابعين لإبراهيم باشا واسمه سليمان الفرنسي جلب حمولة من الحرير لأحد التجار من الرعايا البريطانيين بحجة عدم دفعه مبلغ من المال فكلفت القنصلية البريطانية أحد موظفيها في التدخل بجلب التاجر وحمولته إلى مقر القنصلية بعد الافراج عنه بعيداً عن سلطات إبراهيم باشا[١٢٥]، وفي عام ١٨٣٦ وعندما حاول القنصل الفرنسي استغلال علاقاته الجيدة مع إبراهيم باشا عملاً باندفاع إبراهيم باشا وراء السياسة الفرنسية ولاسيما في التأثير في إلقاء القبض على التاجر البريطاني أدمون مع شحنة كبيرة من المنتوجات القطنية[١٢٦]، تدخلت القنصلية البريطانية وأصدرت بيان بأن القنصلية ستكون حامية وراعية لكل الأجانب بما فيهم الفرنسيين القريبين من مصالحها[١٢٧]، وبالتالي يمكن اعتمادهم على سلطاتنا القضائية، وعندما كتب القنصل نفسه بتلك الأمور إلى الخارجية البريطانية شكرته على ذلك وأشارت له بأن الاتفاقيات المعقودة مع السلطات العثمانية تؤكد ذلك والتي من بنودها التمثيل الدبلوماسي في الولايات العربية وحماية الرعايا الأجانب واعتماد قضاياهم[١٢٨].

حاول إبراهيم باشا وعلى إثر تقرير لمدير خزانته في آب ١٨٣٨ إشارة يقضي بوجود نقص في الخزينة فحاول استغلال بعض الرعايا والتجار البريطانيين الميسورين لصالح خزينته فتدخلت القنصلية البريطانية وطلبت من هؤلاء التجار تقديم شكوى إلى محكمة القنصلية ومنعتهم عن دفع الأموال، وفي حادث ثاني خلال الفترة نفسها تقدم بعض التجار الدروز والمحسوبين على السياسة البريطانية بشكوى بعد رفضهم دفع ضرائب عالية الأمر الذي دفع الى تدخل القنصل البريطاني وطلب إن كان هناك من محاكمة لهؤلاء فإن محكمة القنصلية البريطانية أولى بذلك وكتب إلى مراجعة إن السلطة الحكومية هنا وما تقوم به غير قانوني ومجحف بحق هؤلاء التجار وإذا أصرت في ذلك فإننا سنضطر إلى تهريبيهم إلى جهة خارجية[١٢٩].

وكذلك عندما حاول شابندر التجار في ولاية دمشق احتكار بعض المواد الأولية ومنها تجارة الحرير الباهظة الثمن وابعاد تجارها لحساب خزينة السلطات المحلية أثار ذلك نقمة هؤلاء التجار وفيهم من الرعايا البريطانيين وحرمتهم من تجارة كانوا يعملون فيها منذ فترة طويلة وقدموا شكوى إلى القنصل البريطاني في دمشق كامبل (١٨٣٨ – ١٨٤١) الذي أثار انزعاجه وطلب منهم اللجوء إلى المحكمة القنصلية الأمر الذي اعتبرته حكومة إبراهيم باشا تمرداً على الحكومة

وهددت بطردهم خارج ولاية دمشق غير أن القنصل العام قرر زيارة القنصل الفرنسي للطلب منه بذل جهوده للتدخل وحل المشكلة أو أن تحل من خلال المحكمة القنصلية[١٣٠].

بعد الامتيازات العثمانية والقانون الاساسي للدستور وما رافقها من مراسيم خلال فترة السلطان عبد المجيد والاعتراف بالتغيرات والعلاقات مع الدول الأجنبية ومنها بريطانيا كان كل ذلك قد دفع رعاياها بضرورة الأخذ بما جاء بتلك الامتيازات وتطبيقها من قبل القنصليات البريطانية[١٣١]، وعليه وعندما عادت بعض الاحداث إلى الظهور ولاسيما من بعض النصارى والدروز أبدى القنصل البريطاني روز ROZ (١٨٤١ – ١٨٤٥) وفي رسالة إلى والي دمشق عدم قبوله بسحب أسلحة طائفة على حساب طائفة أخرى ويقصد بهم الدروز ومحاولة محاكمتهم وكان الأفضل أن تتم محاكمتهم والتحقيق معهم من قبلنا' كذلك ومن الأحداث التي كانت محل اهتمام السلطات القضائية في القنصلية البريطانية في دمشق في تلك الفترة وهو ما حدث للآثاري البريطاني لايارد[١٣٢]، في عام ١٨٤٦ عندما واجه تعرضاً من قبل بعض أفراد العشائر بين الأردن ودمشق، ولكن حرسه الخاص استطاع الوقوف ضدهم وجلب أحدهم إلى القنصلية البريطانية إذ أجرى القنصل البريطاني محاكمة له وسجنه فتدخل القنصل الفرنسي بتأثير السلطات المحلية في دمشق وتم الإفراج عنه[١٣٣].

وعندما حاولت السلطات المحلية إبعاد بعض الرعايا البريطانيين من دمشق عام ١٨٤٧ بسبب تضامنهم مع أحداث جبل لبنان احتجت القنصلية البريطانية داعيةً إن ذلك يخالف نص المادة (٣) من قانون التنظيمات العثمانية والامتيازات الممنوحة للدول وإذا كان لابد من أخطاء ارتكبها هؤلاء فيمكن إجراء التحقيق معهم في القنصلية البريطانية، وفي عام ١٨٦١ وعندما كان البريد يتجه من لندن إلى سوريا كل يوم جمعة عن طريق مرسيليا وكل يوم اثنين عن طريق تركيا تعرضت إحدى السفن التي يقودها أحد الرعايا البريطانيين للحجز مع طاقمها بحجة أنها تقوم بتجارة غير مرغوبة من قبل ذلك الراعي مما دعا إلى تقديم احتجاج من قبل القنصل البريطاني وطلب حضور ذلك التاجر لمعرفة أسباب حجزه وتأخير السفينة البريطانية المخصصة لنقل البريد[١٣٤].

إزاء تلك الأحداث طلب القنصل البريطاني في دمشق عام ١٨٦٢ من مراجعه الإجابة لبعض الحالات والتي كان منها التأكيد على تشكيل محاكم قنصلية إضافية ومحاكم تجارية وكذلك طريقة التعامل مع الرعايا الأجانب من الجنسية الأمريكية والذين يطلبون الأذونات البريطانية، وعليه ولتأكيد ما ذهبنا إليه وعندما ألقت السلطات العثمانية القبض على بعض الأفراد الذين تعرضوا لبعض العاملين في التجارة الأمريكية من جنسيات أخرى ومنهم الأمريكي جاكسون والبلغاري القس وليم مريام والبريطاني جاك ماري قرب الاسكندرونة هنا أبدى القنصل البريطاني

التقدير للسلطات المحلية، لفض المشكلة كما أبدى شكره للمحكمة التجارية المشكلة حديثاً والتي أبلغت عن ذلك وكان تقريرها محظ اهتمام الصدر الأعظم الذي أبدى اهتمامه بذلك وأهدى له رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هدية شخصية عبارة عن مسدس من الفضة[١٣٥].

في عام ١٨٦٥ اتهمت القنصلية البريطانية والي دمشق بوقوفه إلى جانب الدروز في مقتل بعض النصارى القريبين من القنصلية البريطانية ومساعدة هؤلاء من خلال تزويدهم بالأسلحة مما دفع القنصلية البريطانية إلى جلب بعض الرعايا للتأكد من الحادثة وبشكل قانوني الأمر الذي دفع إلى انزعاج السلطات المحلية وطلبت من الباب العالي إيقاف نشاط القنصلية البريطانية، لكن القنصلية رفضت ذلك لاسيما بعد أن أصبح دورها أكبر وأخذت تتدخل حتى في شؤون السلطة المحلية نفسها من خلال حمايتها للنصارى وتلبية شكاويهم لاسيما من سكان دمشق على أساس المذهب حتى أخذ الكثير منهم يتظاهرون باعتناق البروتستانتية لينالوا الحظوة من الحماية والمحاكمة في القنصلية البريطانية[١٣٦].

كذلك وفي عام ١٨٨٦ وعندما قامت القنصلية الروسية بمحاكمة أحد رعاياها بتهمة التجسس لصالح القنصلية البريطانية ولم تستطع السلطات العثمانية التدخل في إعفاءه تدخلت القنصلية البريطانية واستطاعت إجراء محاكمة شكلية له بعد تنازله من الرعوية الروسية وتسفيره الى خارج دمشق. إن ما يخدم القنصلية بشكل أكثر وتغلغل القناصل في المجتمع الدمشقي هو أن أصبح لهم تأثير مباشر من خلال اعتمادهم وكلاء من الرعايا ومن جنسيات مختلفة لابل وصل احتضانهم للطوائف من جانب وإبعادهم من جانب آخر وحسب طبيعة الأحداث والمصالح البريطانية بأن أصبح مقر القنصلية مصدر متابعة للمذاهب المسيحية وفي عام ١٨٩٤ وعندما اشتكى الدروز من اعتداءات عليهم لم تلتزمهم القنصلية البريطانية على الرغم من شكواهم بحجة عدم التزامهم بالتوجيهات من القنصلية البريطانية.، وهكذا أخذت تتدخل القنصلية في كل مفاصل الحياة ذات الأمور المؤثرة في المصالح البريطانية، ولاسيما في حماية الرعايا كما قلنا وكذلك الأنشطة التجارية.

اعتماد السلطات القضائية لصالح رعاياهم في نشاط النقل والتجارة:

أخذ التجار الإنكليز والفرنسيون في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين يتسابقون لاجل الاستثمار في ولاية دمشق وحلب حين وصل عدد التجار الإنكليز في دمشق وحدها ٦١١ تاجراً وتقدم قضاياهم وتتبناها على حساب النشاط الدبلوماسي، الذي كان هو الآخر قد بدأ في تلك الولايات وأصبحت معظم عناوين التجارة العربية في بلاد الشام تجري تحت اسم بريطاني أو فرنسي كما ظهر هناك جاليات تجارية بريطانية وفرنسية استقرت في البداية في باب

توما داخل دمشق ثم انتشرت بعد ذلك في بقية أنحاء الولاية، لاسيما بعد سيطرة تلك الدول على كل الأنشطة التجارية بتلك الطريقة نشطت فئات تجارية كبيرة محسوبة على النشاط الاجنبي، وفئات تجارية أخرى محسوبة على السلطات المحلية، مما دعا إلى منافسة كبيرة بينهم ودعا الى تعرض قسم منها للإفلاس، لا بل حدثت نزاعات بين التجار والعاملين معهم وحتى الرعايا فيما بينهم، تلك الأمور كلها كانت مبعث اهتمام السلطات القضائية ولجانها في القنصلية البريطانية وبالذات موضوع البيع والعقود والنقل والشحن وحل كثير من المشاكل التي تحدث فكانت تلك المحاكم عندما تحسم نزاعات رعاياها أو تجارها تجد ارتياح من مراجعها لاسيما تعرض القوافل التجارية من قبل بعض الجماعات أو من أفراد بعض العشائر الذين كانوا يرون أن وجود تلك القوافل سيضعف دورهم العشائري فيما يحصلون عليه من أرباح بسبب ميل هؤلاء لدولة دون أخرى وينطبق ذلك على أفرادهم أو بسبب المنازعات والتنافس بين أصحاب النقل والتجارة أنفسهم فعلى سبيل المثال عندما حجز عبيد بك قدسي أراضي وبساتين كان قسم منها مخصصا لخزن البضائع والتي تعود إلى أحد الرعايا، عام ١٨٩١ تدخل القنصل البريطاني وكتب إلى السلطات المحلية لاسترجاع تلك المخزونات والأراضي، أما الرعايا فقد أبلغهم بتقديم شكاوى إلى محكمة القنصلية وبقائهم داخل القنصلية لحين البت بشكاويهم(١٣٧).

في عام ١٨٩٥ كلفت القنصلية البريطانية ترجمانها سليم صبري لمعرفة بعض الأفراد الذين يتعرضون لبعض الرعايا البريطانيين الذين يعملون في الشحن وتجارة الجلود وعندما لم تستطع الوصول إليهم طلبت من هؤلاء الرعايا تقديم شكاوى إلى محكمة القنصلية ولما تفاقمت حدة المشكلة كلف القنصل نائبه بشراء ذمم بعض الشخصيات المتنفذة أو بعض الأفراد العاملين في الشحن وإذا تطلب الأمر تعيين قسم منهم كحراس في القنصلية وبتلك الطريقة استطاع القنصل حسم تلك القضية لصالح القنصلية البريطانية(١٣٨)، وفي نهاية القرن التاسع عشر ظل النقل والشحن في ولاية دمشق ومشاركة التجار والرعايا البريطانيين فيه من الأمور التي تشغل بال القنصلية في دمشق لاسيما تدخلات القنصلية الفرنسية في تلك الأنشطة وموضوع الضرائب التي كانت تفرضها الدولة العثمانية ومن ورائهم السلطات المحلية في ولاية دمشق، استناداً إلى القوانين التي تخول المخمنين العثمانيين فرض الضرائب وتحصيلها مباشرة وقد كانت الأرباح الضريبية في ولاية دمشق قد قدرت للفترة من ١٨٩٦ إلى ١٨٩٨ بـ (٥%) من السلع الغذائية و (٦%) على الحيوانات الحصول على ضرائب إضافية وبطرق غير مشروعة من التجار والرعايا مما دفع أن تكون هناك شكاوى كثيرة في ذلك المجال اعتبرت في حينها من أهم أنشطة السلطات القضائية للقنصلية البريطانية(١٣٩)، وعندما تقدمت الشركات البريطانية بعروض مغرية لترغيب التاجر المحلي بصناعاتها وذلك بخصم نسب معينة أو التقسيط ذلك الأمر ولد نزاعات بين تلك

الشركات والتجار المحليين فعلى سبيل المثال كان بيع التجار المحليين للخيول العربية الأصيلة التي كانت تربى في ريف دمشق إلى بعض التجار الأجانب في شهر مايس من كل سنة ويتركونها لمدة سنة لبيعها بأرباح كبيرة في السنة القادمة أدت الى حدوث مشكلة بسبب العلف المقدم وعدم حسابه في العقد أو الاتفاق فتقوم المحكمة القنصلية بالتدخل لفض المشكلة لصالح تجارها أو رعاياها فقد استطاعت محكمة القنصلية حسم خمسة عشر قضية مشابهة(١٤٠).

أما موضوع النقل بالسكك فقد أعطي أول امتياز لمشروع السكك في دمشق إلى يوسف أفندي وهو من المقربين للقنصلية الفرنسية، غير أنَّ المشروع فشل وأعطي إلى (حسن بيهم) بعد أن تدخل القنصل البريطاني على الرغم من محاولات والى دمشق منع ذلك لكن الباب العالي وافق على مقترح المحكمة البريطانية في القنصلية البريطانية التي قدمت شكوى ضد يوسف أفندي من أنه تلاعب بشروط عقد المشروع وهكذا ظل مشروع النقل تحت متابعة القنصلية البريطانية على الرغم من حداثة عهده(١٤١).

وعندما حدث الانقلاب عام ١٩٠٩ من قبل الاتحادين قامت السلطات الاتحادية بسجن بعض الرعايا البريطانيين، سبب خروجهم للشوارع واستخدامهم بعض عربات النقل للتنديد بالسلطات العثمانية ومشاركة بعض الناس معهم، كذلك لأنهم امتنعوا عن الترحيب بالانقلاب، كما اتهمتهم بتوزيع بيانات سرية في بعض مناطق ولاية دمشق فتدخلت القنصلية البريطانية وأفرجت عنهم وطلبت منهم عدم التقرب من السلطات المحلية وعدم التكلم عن الانقلاب(١٤٢).

المبحث الرابع

المهام المعلوماتية للقناصل البريطانيين عن ولاية دمشق

خلال الفترة موضوعة البحث احتاجت المراجع البريطانية إلى الكثير من المعلومات عن ولاية دمشق وأطرافها ولاسيما فترة حكم إبراهيم باشا وطريقة إدارة حكمه وعلاقته بالسكان وموقفه من الطوائف والأقليات والرعايا من الدول الأجنبية لاسيما البريطانيين منهم فكرست القنصلية البريطانية جهودها في جمع المعلومات الاستخبارية عن طريق العيون والرعايا والمبشرين وطرق أخرى امتنت بها بعض موظفيها أو من خلال التواصل مع السلطات المحلية، لا بل حتى من خلال القنصليات الأخرى المتواجدة ولاسيما القنصلية الفرنسية وما يؤكد ذلك عندما أرسل القنصل البريطاني مترجمه إلى القنصلية الفرنسية لطلب بعض الخرائط عن نهر بردى وهل هناك إمكانية لتسير بعض القوارب فيه فوافقت القنصلية الفرنسية* رغم اعتبار ذلك من باب المعلومات التي لا يمكن البوح بها. كما كان أول عمل تستغله القنصلية في نقل المعلومات في ولاية إبراهيم باشا هو استقلال المبشرين ولاسيما عندما قدم المبشر البريطاني جروفز إلى دمشق في طريقه إلى بغداد وكان صاحب الدعاية ضد الفرنسيين ومن المحرضين بأن فرنسا عدوة العرب، ولما عرف القنصل البريطاني فارون عن تلك المعلومات ساعدته على فتح مدرسة للتبشير وحصل له على رخصة لبيع الكتب الدينية وعقد لقاءات واجتماعات مع الناس وحتى مع بعض أفراد السلطة المحلية كل ذلك مقابل معلومات يقدمها ذلك المبشر إلى القنصلية البريطانية والتي منها طريقة حكم إبراهيم باشا وعلاقته بالقنصلية الفرنسية كما طلب تسهيل عمله في الولايات العربية لأنه يحمل مشروع للتبشير في الولايات العربية[١٤٣].

في عام ١٨٣٧ كتب القنصل البريطاني إلى مرجعه في استانبول بأنه وردت إليه معلومات من أحد رعايانا التجار الذي يعمل بين سوريا والموصل إلى أن هناك من يشجع حكم إبراهيم باشا في ولاية دمشق، ومنهم يحيى باشا الجليلي والي الموصل كذلك نقل لنا التاجر أن بعض التجار المصريين نقلوا رسائل سرية من محمد علي باشا إلى الجليلي وذلك التواصل قد يؤدي إلى نتائج خطيرة تضر في مصالحنا [١٤٤]، في عام ١٨٥١ أخذ الوالي الجديد سليم باشافي دمشق بتجديد ممارسات كانت قد جمدت للمسحيين في دمشق، ومنها عدم السماح بركوب الخيل ولبس ملابس بألوان معينة، يقول القنصل تدخلنا من خلال وكيلنا التاجر (شمعان الحرصة) والذي له علاقة مع الوالي استطاع حل المشكل باستثناء الارثدوكس القريبين من روسيا الذين يستغلون ركوب الخيل لأسباب عدائية، مما ولد ابتهاج وشكر للقنصل من المسيحيين إذ أن تلك المعلومات صعدت من دور القنصلية[١٤٥]، ولكن عندما ذهبت القنصلية إلى علاقات أكثر مع والي دمشق بدافع التقرب واستلام القنصل هدية ثمينة باهظة الثمن، كلف وزير الخارجية البريطانية القنصلية في حلب[١٤٦]

لتقديم معلومات بذلك وعندما تأكد الأمر أطاحت تلك المعلومات بعزل القنصل في ولاية دمشق لأن الهدايا تحولت إلى هدايا نوعية كبيرة أخذت تكلف ميزانية الخارجية البريطانية.

معلومات عن الأنشطة الأجنبية:

وفيما بخص السلطات والسلطات المحلية والمعلومات بعث القنصل البريطاني معلومات وردت من بعض الرعايا تفيد بأن القيصر الروسي نيقولا أرسل رسالة مؤرخة في آذار في ١٨٥٥ إلى السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ – ١٨٦١) يبلغه أن يكون هو سلطاناً على الارثدوكس في عموم مناطق الدولة العثمانية ويكون السلطان العثماني زعيما لكل المسلمين بعيداً عن بريطانيا وفرنسا تلك المعلومات كانت من الأهمية جداً بحيث أثرت على العلاقات البريطانية الروسية في تلك المدة[١٤٧]، كما وردت معلومات أن الوالي العثماني سليم باشا اشتكى القنصلية الروسية بسبب تدخلها الكثير بحجة الرعايا الارثدوكس [١٤٨]، ومن الجدير على ذكر الارثدوكس، وعندما شارك ترجمان القنصلية في أيلول ١٨٥٧ في حفلهم السنوي نقل معلومات منهم وهي ((لو حصلت حرب جديدة بين الدروز والمسيحيين سيكونون على الحياد لا بل قد يكونون إلى جانب الدروز وتلك بادرة خطيرة في حالة توسعها وانتقالها إلى الولايات العثمانية الأخرى واندفاع روسيا لها))[١٤٩]، وبالتالي يمكن أن تؤثر على المصالح البريطانية إذ سيصبح المسيحيون منقسمين وتكثر حوادث القتل بينهم[١٥٠]، كما أن القنصلية الفرنسية هي الأخرى اشتكت من المشاكل التي نالت الطوائف في الآونة الأخيرة دون تدخل السلطات المحلية وأوضح القنصل الفرنسي أنه إذا استمر الحال فإن دمشق ستشهد جيشاً فرنسياً على مرتفعات الصالحية وتذكيرهم أن فرنسا احتلت الجزائر بطرفة عين[١٥١]، وعلى ذكر القنصل الفرنسي فقد وردت معلومات إلى الخارجية البريطانية ومن خلال مطالعة (سر عسكر) أنه وقع تجاسر بين حمايته وبين بعض منتسبي القوات النظامية في دمشق[١٥٢]، كما قام نفس القنصل بحبس أحد أفراد القوات النظامية وتلك معلومات مهمة تؤكد اتساع الخلاف الفرنسي العثماني[١٥٣]، كذلك فإن الولاة هنا منزعجون من الامتيازات الممنوحة وكثرة مراجعات الناس لمقرات القنصليات وذلك من خلال منح من يشاؤون من مختلف الجنسيات الأذونات الرعوية، إذ أصبحت مقرات تلك القنصليات مكتظة بالناس وكان أكثر زيادة حصلت خلال الفترة من (١٨٥٧ – ١٨٦٢) عندما فتحت القنصلية مقرا اضافيا لاستقبال هؤلاء وشمولهم بالحماية[١٥٤].

في عام ١٨٧٦ وعندما أعلن الدستور تناقلت معلومات عن مشكلة ستحدث في جبل لبنان بسبب امتناع رستم باشا إجراء انتخابات غير أن رستم باشا تلقى أمراً من وزير الداخلية العثماني

بإجراء الانتخابات بالاتفاق مع والي دمشق والذي بدوره أخبر القنصل البريطاني بذلك والذي رفعها الى مراجعه باعتبارها معلومات تخص المذاهب الدينية(١٥٥).

المعلومات عن الأنشطة الاقتصادية:

أما بصدد المعلومات الأخرى التي كانت من مهام القنصلية فهي الأنشطة الاقتصادية(١٥٦)، والتي كانت ترسلها إلى مراجعها فكانت كثيرة فعلى سبيل المثال عندما طلبت الحكومة البريطانية معلومات عن صناعة النسيج والقطن والحرير(١٥٧)، وتجارة تلك السلع في ولاية دمشق(١٥٨)، بعد رواج تلك الأنشطة وتأثيرها على الصناعات لاسيما خلال العقد السادس من القرن التاسع عشر(١٥٩)، بادر القنصل البريطاني وكلف أحد موظفيه البارزين لجمع تلك المعلومات وبالفعل استطاع معرفة عدد المصانع وأنواع الصناعات النسيجية ومنها (الدامسكووالبروكاروالاغباني) وهناك معلومة مهمة ذكرها أحد أصحاب المصانع له أن أحد أثواب الملكة ايزابث كان مصنوع من البروكار الدمشقي(١٦٠)، كما أن دمشق تزخر بالصناعات التي تخدم قوافل الحجاج التي تمر من دمشق سنويا ومنها غطاء الرأس والمغطى به الجسم والسراويل والمراوح اليدوية المصنوعة من القصب الذي ينتشر قرب الأنهار أو المصنوعة من ريش الطيور، يقول القنصل البريطاني في تقريره لشهر آب ١٨٧٠ أن الشروال والطربوش بدأ يلبس هنا بشكل يلفت النظر، حتى وجدت أن الشاعر إبراهيم اليازجي يتردد على مطعم آل زيدان وسط دمشق وهو يرتدي الشروال والطربوش، أما الصناعات الغذائية فهي كثيرة وقد طغت عليها صناعة الحلوى(١٦١)، كما نقلت لي معلومة بأن أغلب الصناعات والأنشطة الاقتصادية أصبحت على شكل بيوت صناعية وتجارية ويمتلكها الكثير غير المسلمين مثل بيت الحلوجي والتبان والعلاف ، ومما يؤكد ذلك أن عدد التجار المسلمين المتعاملين مع بريطانيا تراجع في عام ١٨٦٧ ليصبح ٦ مقابل ٢٨ تاجر مسجلين في سجلات القنصلية وانعكس ذلك على تشكيلة المحكمة التجارية في دمشق إذ بلغ عدد المسلمين في هيئتها ٤ مقابل ١٠ من الأجانب وأهل الذمة(١٦٢)، لذلك ومن المعلومات المهمة التي حظيت باهتمام الحكومة البريطانية تلك المنافسة بين التجار لاسيما بين اليهود والمسيحيون أو بين المسيحيين أنفسهم والتي كانت تبني عليها مواقف سياسية، إذ استطاع التجار المسيحيين إخراج الكثير من التجار اليهود في ولاية دمشق والهيمنة على المعاملات المالية وصناعة النسيج والتجارة والمقايضة العائدة لهم، كما يسيطروا على الأسواق وتزويد الجيش العثماني باحتياجاته بعكس ما كان سابقاً(١٦٣)، ومن ذلك سوق الخياطين والنحاسين والصاغة كما كان خان (أسعد باشا) من الخانات المهمة في دمشق والمخصصة محلاته لصناعة الملابس إزاء ذلك احتضنت القنصلية البريطانية هؤلاء التجار ولكن عندما تقدم التاجر اليهودي واسمه (جوليمو) بأن له دين بذمة المتوفى هيلون الساعاتي وقدره (١٥٦٣) ليرة امتنع ورثته من تسديد

الدين فكتب القنصل البريطاني إلى الوالي يطلب منه التدخل وتسديد الدين بعد أن قدم الأوراق الثبوتية في ذلك(١٦٤)، كما كانت تقدم الكثير من الشكاوى إلى القنصلية حتى وصل الحد أن يكتب القنصل إلى بعض مسؤولي الوحدات الإدارية فضلاً عن ذلك فإنَّ القنصلية تأخذ منهم المعلومات المهمة عند مراجعتهم لها، ولاسيما طريقة عيشهم والموقف من السلطة المحلية، وموقف الناس من نشاط القنصلية، تلك الأمور كانت مصدر قلق وانزعاج للحكومة المحلية في دمشق التي كتبت إلى الباب العالي بأنَّ القنصل البريطاني هنا يحاول إيقاع الفتن بين الطوائف ويتدخل في شؤون الولاية ويمنح البراءة والجنسية وحتى الإعفاء من الضرائب لمن يشاء من الرعايا والمقربين منه، وبرر الوالي كل ذلك بسبب الامتيازات الممنوحة لهم ويذكر أن عدد الذين منحوا البراءة خلال تلك المدة بـ (١١٦) راعيا، وقد علق القنصل الفرنسي على ذلك: ((إنَّ هذا كله بسبب تلك الحماية الممنوحة لهؤلاء من قبل القنصليات))(١٦٥).

وعندما طلبت الخارجية البريطانية معلومات عن أسباب ترك السوريين لعقاراتهم، ولاسيما الأراضي الزراعية خلال الفترة من ١٨٧٥ إلى ١٨٧٩ كان جواب القنصلية إنَّ هؤلاء يتركوها مجبرين لأداء الخدمة العسكرية وتلك الخدمة مقتصرة على المسلمين(١٦٦)، ويستغل المسيحيين واليهود ذلك ويشتروها بأثمان بسيطة مع إعفاء من الضرائب حسب الامتيازات الممنوحة والمخولة لهم، وقد دفع ذلك الناس والرعايا إلى خلافات بين هؤلاء بعد إكمال الخدمة العسكرية وعودة أصحابها وحتى بين المشترين أنفسهم(١٦٧)، ومع ذلك وردت المعلومات إلى القنصلية بتاريخ آذار ١٨٧٥ تشير إلى أنَّ مسيحيي دمشق قدموا خطاباً إلى مجلس المبعوثان يطلبون أداء الخدمة العسكرية بسبب ردود أفعال أبنائهم واتهامهم بأنهم ليسوا بمقاتلين(١٦٨)، ووافق الباب العالي على الخدمة العسكرية في بعض من صنوف القوات العثمانية، ولكن بشرط أن تكون من الصنوف غير القتالية والمتواجدة في ولايات دمشق وبيروت وحلب، ومن تلك الصنوف الصكبان وصنف المغاربة والذين كانوا يعملون في حماية المدن(١٦٩).

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(١) ترجع الجهود الاصلاحية في الدولة العثمانية إلى فترات سابقة وإن كانت في البداية عبارة عن أفكار إصلاحية حسبت في حينها لعهد السلطان عثمان الثاني (١٦١٨ – ١٦٢٢) ثم بعده مراد الرابع (١٦٢٣ – ١٦٤٠) لاسيما اصلاحاته في مواجهة الانكشارية والأسباهية وعلاقات سلطاته الدولية، يضاف إلى إصداره مجموعة لوائح وقوانين في ذلك: للمزيد ينظر: محمد عبد اللطيف البحراوي، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ – ١٨٣٩) ، ط١، (القاهرة ١٩٧٨). كذلك عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (١٥١٦ – ١٩٢٢) ، (د. ت)، ص ص ٢٤٩ – ٢٥٠.

(٢) عبد الرحمن شرف، تاريخ الدول العثمانية ، ط٢، جلد١ (استانبول د.ت) ، ص ص ٣١٨ – ٣٢٣.

(٣) للمزيد ينظر: خالدة زيادة، اكتشاف في التقدم الأوربي عن العثمانيين في القرن الثامن عشر، ط١ (بيروت ١٩٨٣)، كذلك أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في الدولة العثمانية (بغداد ١٩٩٠) ص ص ٢٠ – ٢١.

* وليد العريض، تاريخ الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد (٢٤)، العدد(١) ، شباط ١٩٩٧ وما بعدها، وكذلك محمد مصطفى صفوت ، المسألة الشرقية ومؤتمر باريس (القاهرة ١٩٥٨) ص ص ٤ – ٦.

(4) J.c.hurewitz diplomacy in the near and middle east adocumenenbary record 1535 – 1918 vol (new gersy – 1950) p.p.133 – 136.

كذلك البحراوي، المصدر السابق، ص٩٣.

(٥) تعتبر الامتيازات من أخطر مواضع التطبيق الدولي وهي مجموعة من القوانين الملزمة للدول في التطبيق الدبلوماسي والقنصلي، للمزيد ينظر: ياسر نايف قطيشات، البعثات الدبلوماسية بين الضمانات ومقتضيات الأمن الوطني، الأردن – (عمان، ٢٠١٢)، ص ٦٧.

(٦) أحمد حامد ومصطفى محسن، توركية تاريخي، طبع (استانبول، ١٩٢٦) ص ٦٠٣.

* للمزيد عن ذلك، ج. ج لورمير، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٤، إعداد قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، (الدوحة) ص ص ٢٠٢٠ – ٢٠٤٢.

(٧) مصطفى رشيد باشا، ولد في اسانبول عام ١٨٠٠ تعلم في المدارس الدينية، انظم إلى الوظائف ومنها المراكز الدبلوماسية، إذ كان سفيراً في بريطانياً (١٨٢٥ – ١٨٢٧) وعاد إلى الدولة العثمانية عام ١٨٤١ اهتم بالآثار العثمانية، كان من المقربين للصدر الأعظم لقبه العثمانيون بالسفير العظيم للمزيد،: أ. ي. روبستنيابك قصة الآثار الآشورية، ترجمة يوسف داود عبد القادر (بغداد، ١٩٧٢). كذلك حسين مؤنس، الشرق الأوسط من العصر الحديث، ط٢، (القاهرة، ١٩٣٥)، ص٢٩٨.

(8) Mosha Ma. Oz ottoman Reform in sgria and Palesting 1640 – 1861 (oxford – 1968) p.p. 22– 25. . ٢٠٠٤ كذلك محمد التونجى، بلاد الشام أبان العهد العثماني، بيروت،

(٩) حرب القرم؛ تلك الحرب التي وقعت عام ١٨٥٣ بين الدولة العثمانية وروسيا بعد رفض الدولة العثمانية شروط روسيا ووقوف فرنسا وبريطانيا إلى جانب السلطات العثمانية، للمزيد ينظر: مؤنس، المصدر السابق، ص ص ٨٠ – ٨٢ .

(١٠) للمزيد ينظر: مجموعة التنظيمات المنشورة باللغة العربية باسم الدستور، ترجمة نعمة نوفل الله، مجلد٤، بيروت، ١٣٠١هـ ، كذلك البحراوي، المصدر السابق ص ص ١٠٢ – ١٠٣.

(١١) خلف بن دبلان الوذيناني، الدولة العثمانية والغزو الفكري من عام ١٣٢٧/ ١٩٠٩ (مكة المكرمة، ١٩٩٦) ص ص ٣٦٠ – ٣٦١.

(١٢) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط٧ (بيروت ١٩٩٣) ص ص ٤٨٨ – ٤٨٩؛ كذلك مصطفى السيد، الإصلاح العثماني من القرن الثامن عشر، فقط لحالة الفن العسكري والهندسي والعلوم في القسطنطينية (القاهرة ، د.ت) ص١١، كذلك الوذياني، المصدر السابق، ص٢٥٨.

(١٣) انكه لهارد، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، ترجمة علي رشاد (استانبول ١٣٢٨هـ) ص٣٨ وما بعدها ، كذلك عبد الوهاب القيسي (حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق (١٨٣٩ – ١٨٧٧) مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٣، كانون الثاني، ١٩٦١، ص ص ٧٧ – ٧٨.

(١٤) الدستور ، ترجمة نوفل الله، المصدر السابق، ص ص ٥٥١ – ٥٥٢.

* للمزيد ينظر الدستور وترجمة: نوفل نعمة الله: المصدر نفسه، ص١٨٥.

(15) Briton C. Bwsh, Britain and the Arbs 1914 – 1921, pp.3-4.

(١٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط١ (بيروت ١٩٨٢) ص ص٢٠٢–٢٠٤.

(١٧) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤–١٩١٤، (القاهرة، ١٩٦٩)، ص ص٣٤–٣٥.

(١٨) الدستور ، ترجمة نوفل الله، المصدر السابق، كذلك سرهنك إسماعيل، حقائق الأخبار، عن دول البحار، ج١، ط١، (مصر، د.ت)، ص٧٢٩.

(١٩) للمزيد عن الأنشطة التجارية للأجانب، ز، ي، هرشلاغ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط (بيروت، ١٩٧٣)، ص١٨٥. كذلك ينظر: شارل عيسوي التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ١٨٠٠ – ١٩١٤، ترجمة رؤوف عباس حامد، ط١، (بيروت، ١٩٩٠)، ص ص ١٢٥ – ١٢٧.

(٢٠) للمزيد ينظر: بيردي فوصيل، الحياة في العراق منذ القرن ١٨١٤ – ١٩١٤، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، ١٩٦٤؛ الوذبياني، المصدر السابق، ص٣٦٢.

(٢١) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠–١٩١٤ (القاهرة، ١٩٦٦) ص ص١٧١–١٧٥.

(٢٢) للمزيد عن ذلك ينظر: عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية في أنهار العراق ١٦٠٠ – ١٩١٤ (القاهرة ، ١٩٦٨) ص ١١٧.

(٢٣)صدى بابل ، العدد ١٣٨، حزيران ١٩١٢. كذلك سنان معروف أوغلو، العراق في الوثائق العثمانية، الأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق خلال العهد العثماني (بيروت، ٢٠٠٩).

*للمزيد ينظر: محمود سعيد، بحث منشور، مجلة الدبلوماسي، جدة، معهد الدراسات الدبلوماسية، ص٤٣.

(٢٤) فيليب ويرلاد، العراق دراسة في تطوره، ترجمة جعفر الخياط، (بيروت، ١٩٤٩) ص ص ٢٤ – ٢٥. كذلك، عوض، المصدر السابق، ص٣٥.

*للمزيد ينظر: محمد فاضل زكي، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق (بغداد، ١٩٦٨)، ص ص ٢٠٣ – ٢٠٤.

(٢٥) أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول. L/ p & S/10/212 svmry of event in Turkish Iraq during /9/2.

*سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، ص٤٨.

(٢٦) للمزيد عن ذلك ينظر: خالص الأشعب، بغداد نموها، بيئتها، تخطيطها، (بغداد، د.ت)، ص ص ١٠٢–١٠٣.

* للمزيد عن القضاء في ولاية بغداد، لورمير، القسم التاريخي المصدر السابق، ص ص ١٦١١ – ١٦١٢.

(٢٧) جيمس بيلي فريزر، رحلة فريزر إلى بغداد، ترجمة: جعفر الخياط(بغداد، ١٩٦٤) ص ص ١٤ – ١٦.

(٢٨) للمزيد ينظر: قحطان رشيد صالح، الكشاف الأثري في العراق (بغداد ١٩٨٧)، كذلكإبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦ – ١٩١٦، (جامعة الموصل، د. ت)، ص ص ٦٣ – ٦٥.

(٢٩) أحمد، المصدر نفسه، ص١٦٥.

(٣٠) صالح خضر محمد، الدبلوماسية البريطانية في العراق ١٨٣١–١٩١٤، (دمشق، ٢٠٠٥)، ص ص٢٥ – ٢٧.

(٣١) ويرلاد، المصدر السابق، ص٢٧.

(٣٢) سالنامة بغداد لسنة ١٣٠٩ الموافق ١٨٩٨، ص١٢٣.

(٣٣) لورمير، المصدر السابق، ص٦١٢، كذلك جعفر الخياط، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق في عهد المماليك، مجلة المورد ، ع٤،لسنة١٩٦٤، ص٣٤.

(٣٤) الوردي، المصدر السابق، ص٢٧.

(٣٥) محمد بن سعيد الشويعر، التبشير في منطقة الخليج والجزيرة العربية (د.ت، د.م)، ص١٨٩.

(٣٦) ويرلاند، المصدر السابق، ص٢٨.

(٣٧) محمد، المصدر السابق، ص١١٠.

(٣٨) الخياط، المصدر السابق، ص٨١.

(٣٩) الوردي، المصدر السابق، ص٢٩.

*للمزيد ينظر: صدى بابل، العدد ١٣٧ في ٣١/ أيار/ ١٩١٢.

* للمزيد ينظر: إبراهيم شريف، الشرق الأوسط، بغداد، ١٩٦٥، ص ص ٦٧ – ٦٨.

(٤٠) سيتناول بحثنا النقل البحري، لأن النقل البري ظهر متأخراً في العراق، إذ ظهرت أول سيارة في العراق ١٩٠٨، للمزيد عن ذلك ينظر: علي الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، (بغداد، ١٩٦٥) ص ص ٤٠ – ٤١.

(٤١) للمزيد، لورمير، القسم التاريخي، ج٤، المصدر السابق، ص ص ١٦٢٥ – ١٦٣٤.

(٤٢) سعدي علي غالب، جغرافية النقل في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ١٥ – ١٨.

(٤٣) لورمير، القسم التاريخي، ج٤، المصدر السابق، ص ١٦٣٥.

(٤٤) هشام سوادي هاشم السوداني، المواصلات التجارية في العراق ١٨٣١ – ١٩١٤، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية ، جامعة الموصل، ١٩٩٧، ص ص ٦٦ – ٦٩.

(٤٥) هنري لايارد، آثاري بريطاني اشتغل مدة طويلة في تنقيب الآثار في العراق لاسيما ولاية الموصل وبابل، للمزيد ينظر: مروه زهير علي النحاس، هنري لايارد ونشاطه الآثاري ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الموصل، ٢٠١١.

(٤٦) الكسندر اداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ج١، ترجمة: هاشم صالح التكريتي (البصرة ١٩٨٢) ص ص ٨٣ – ٨٤؛ وكذلك إبراهيم عبد العزيز ، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٨٥٨ – ١٩١٤، دراسة وثائقية (الرياض ١٩٨٠) ص ص ١١٩ – ١٢٠.

* للمزيد عن ذلك: جعفر الخياط، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق في عهد المماليك، مجلة المورد، العدد ١١ لسنة ١٩٦٤، ص ص ٤٣ – ٤٤.

(٤٧) السوداني ، المصدر السابق، ص١٣١.

(٤٨) لوندرايفسكي، التوغل البريطاني في جنوب وادي الرافدين ومحاولات احتلال الكويت بداية القرن العشرين، ترجمة نوري السامرائي، مجلة الخليج العربي، ع٣ لسنة ١٩٧٥، ص ص ٤٥ – ٤٦.

(٤٩) للمزيد ينظر: فوصيل، المصدر السابق، ص٤٩، كذلك أحمد حمدان التميمي ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩٢١ (بغداد، ١٩٧٩)؛ كذلك سعاد هادي العمري، بغداد كما وصفها الرحالة الأجانب (بغداد، ١٩٥٤) ص ص ٥٣ – ٣٦.

* جميل موسى كاظم التجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد (القاهرة، ١٩٩١) ص ٤٣.

* مؤنس، المصدر السابق، ص٤٢.

(٥٠) سليمان فائق بك، تاريخ العراق، ترجمة: علاء موسى كاظم نورس (بغداد، ١٩٦٢) ص ص ٢٩– ٣٠.

* للمزيد عن النقل في عهد مدحت باشا، ينظر: محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩ – ١٨٧٢ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٨٢.

* للمزيد عن ذلك ينظر: محمد حسين قهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩ – ١٩١٤(بغداد، ١٩٨٠) ص ص ٢١ – ٢٢.

(٥١) المصدر نفسه، ص٥٣.

(٥٢)تجري قضايا التحقيق بطريقة المحاكمات البريطانية، بعد أخذ الإذن من القنصل العام في الولاية وجلوس لجنة المحكمة المكلفة للاستماع إلى دفاعات وإفادات المتهمين والشهود، ثم أخذ القرار المناسب، للمزيد ينظر: لورمير، القسم التاريخي، المصدر السابق، ص ص ١٦١٠ – ١٦١٢؛ كذلك سعاد هادي العمري، بغداد كما وصفها الرحالة الأجانب (بغداد، ١٩٥٤)، ص ص ٣٥ ، ٣٦.

(٥٣) أرشيف رئاسة الوزراء ، استانبول رقم البحث ١٣٤٤٨، ملف ٧ رسالة من القنصل في ولاية بغداد إلى مرجعه يعلمه كيفية التصرف بالحوادث الجارية في بغداد.

(٥٤) أداموف، المصدر نفسه، ص٨٥. ريزفان، سفن روسية في الخليج العربي ١٨٩٩ – ١٩٠٣ (موسكو، ١٩٩٠) ، ص٨٥.

(٥٥) للمزيد: ريزفان، المصدر نفسه، اداموف، المصدر السابق، ص٨٥.

(٥٦) أداموف، المصدر نفسه، ص٨٧.

* عشائر المنتفك: قبيلة عربية يستوطنون جنوب العراق حول البصرة أسست ما يعرف بإمارة المنتفك في العراق

(٥٧) لونكريك، تاريخ العراق الحديث، ١٩٠٠– ١٩٥٠، ص ص ١٠٢ – ١٠٥.

(٥٨) عبد العزيز نوار، تاريخ العرب الحديث، (القاهرة، ١٩٨٣)، ص٨٣.

(٥٩) النجار، المصدر السابق، ص٤٤.

(٦٠) شريف، المصدر السابق، ص ص ١٣ – ١٤.

(٦١) العريضي، المصدر، المصدر السابق، ص ص ٨٢ – ٨٣.

(٦٢) لورمير، القسم التاريخي،المصدر السابق، ص١٦٢٢.

(٦٣) عبد الأمير محمد أمين ومصطفى عبد القادر النجار، السجلات الهندية ومحفوظاتها من الوثائق العراقية وبقية أقطار الخليج العربي (بغداد، ١٩٧٨) ص ص ٢٢ – ٢٥.

(٦٤) لونكريك، المصدر السابق، ص ص ١١٩ – ١٢٠

(٦٥) فؤاد قزانجي، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥ – ١٩٣٠ (بغداد ١٩٨٩) ص٩٥.

(٦٦) المصدر نفسه، ص٦٧.

(٦٧)لونكريك، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٦٨) المصدر نفسه، ص١٢٦.

(٦٩) العريض، المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٧٠) المصدر نفسه، ص٨٤

(٧١) لونكريك، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٧٢) سروليبدج ، رحلات الى العراق، نقله الى العربية فؤاد جميل، ط١، ج٢، دار الزمان (بغداد، ١٩٦٦).

(٧٣) العابد، ص ١٠٣ – ١٠٤.

(٧٤) المصدر نفسه، ص١٠٧.

* شركة الهند الشرقية، تأسست نتيجة التوسع التجاري وانتصار الانكليز على الاسبان في معركة ارمادا ١٠٨٨، إذ أخذ الانكليز يبحثون عن أسواق جديدة لاسيما في الولايات العربية، ينظر: مصطفى عبد القادر النجار، شركة الهند الشرقية ملامحها وأبرز سماتها في الخليج العربي ١٨٥٨ – ١٩٠٠، مجلة الخليج العربي والجزيرة العربية ، العدد ١٥/تموز ١٩٧٨، ص١٨٣.

*للمزيد ينظر: عبد العزيز سليمان نوار، العراق الحديث من نهاية حكم داود، حتى بداية حكم مدحت باشا (القاهرة ، ١٩٦٨)، ص١٦١.

* لورمير، المصدر السابق، ص١٦٧٤.

(٧٥) أرشيف رئاسة الوزراء ، استانبول ، دفتر رقم ٢٠٧ رقم الملف ٥٦٥ وثيقة رقم ٧١، كذلك جعفر الخياط ، تغلغل النفوذ البريطاني في عهد المماليك، مجلة المورد، العدد ١١ لسنة ١٩٦٤، ص ص ٣٤ – ٣٥.

(٧٦) للمزيد، ينتظر: شريف، المصدر السابق، ص٣٦، صادق ياسين الحلو، البصرة في الوثائق الوطنية الفرنسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مجلة الخليج العربي والجزيرة، العدد ٣ لسنة ١٩٨٨.

(٧٧) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٨٥٨ – ١٨٩٤، دراسة وثائقية (الرياض ١٩٨٢) ص ص ٢٧ – ٢٨.

(٧٨) في عهد القنصل البريطاني رولصون وكذلك لورمير تحولت قنصلية بغداد الى قنصلية بغداد الى قنصلية عامة واحدة تشرف على الكثير من القنصليات في العراق، الخياط ، المصدر السابق، ص٢٥.

(٧٩) لورمير، القسم التاريخي، ج٤، ص ص ٢٢٧٦ – ٢٢٧٨.

(٨٠) أبو القاسم، المصدر السابق، ص ٥٠٨.

(٨١) الحلو، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٨٢) نوار، العراق الحديث، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٨٣) الحلو،المصدر السابق، ص ١٦٣.

(٨٤) أبو القاسم، المصدر السابق، ص ٥٠٩ .

(٨٥) إبراهيم، المصدر السابق، ص ٣٠.

(٨٦) المصدر نفسه، ص٣١.

(٨٧) رولصون، هو هنري كرتسيان، ولد في أكسفورد عام ١٨١٠ عمل مؤقتاً في شركة الهند الشرقية، أهتم بالدراسات المسمارية واستنسخ أكثر من (٢٠٠) سطراً ثري وعمل قنصلاً في ولاية في فترات متقطعة أمتدت من ١٨٤٠–١٨٥٥، للمزيد ينظر، نوار تاريخ العراق الحديث، المصدر السابق، كذلك محمد ، المصدر السابق، ص١١٨.

(٨٨) قحطان رشيد صالح، الكشاف الاثاري في العراق (بغداد، ١٩٨٥)، ص ص ٢٤– ٢٨.

(٨٩) جميس بيلي فريزر، رحلة فريزر الى بغداد ١٨٣٤، ترجمة جعفر الخياط، ص ص ١٠٧ – ١٠٨.

(٩٠) لونكريك، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٩١) البابية: حركة ظهرت على يد محمد علي رضا الشيرازي (١٨١٩ – ١٨٥٠) وآمن به بعض الأشخاص الملقب بالباب، للمزيد ينظر: محمد حسين إسماعيل ، البابية البهائية تاريخاً وعقيدة، (بيروت، ٢٠٠٩)، ط١.

(٩٢) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية (القاهرة، ١٩٤٩)، ص ص١٩–٢٠. كذلك جاسم محمد حسن العدول، العراق في العهد الحميدي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص٣٥١.

(٩٣) الحلو، المصدر السابق، ص ٧٢.

(٩٤) جريدة الزوراء، العدد(٨) لسنة ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م.

(٩٥) بدج، المصدر السابق، ص٨٧.

(٩٦) للمزيد: علي الوردي، المصدر السابق، ص ١٨٥.

(٩٧) علي عبد الحسين، لمحة في بعض الوثائق التاريخية حول العوامل المؤثرة على المصالح الاقتصادية البريطانية في الخليج العربي، مجلة الوثيقة ، العدد١٣ لسنة ١٩٨٨.

(٩٨) للمزيد عن التدخل ينظر: العدول، المصدر السابق ، كذلك: عضيد جواد الخميسي، بغداد من آخر مملوك الى آخر والي عثماني، شبكة الانترنيت. www.alhwer.org

(٩٩) الخميسي، المصدر نفسه.

*شريف، المصدر السابق، ص٨٠.

(١٠٠) حسين طعمة شذر، العلاقات الألمانية ١٩٣٢ – ١٩١٤، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، ١٩٨٢، ص ص ٢٧ – ٢٨.

(١٠١) نوري عبد الحميد العاني، الامتيازات النفطية في العراق ١٩٢٥– ١٩٥٢ (بيروت، ١٩٨٠)، ص٢١.

(١٠٢) شذر، المصدر السابق، ص ٣٠.

(١٠٣) يوندرايفسكي، سياستان إزاء العالم، موسكو، دار التقدم، ١٩٧٥، ص ص ١٢ – ١٣.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص١٧.

(105) Cohensturt. Brituishpoliecy in Mosopotimaia 1903 – 1914 (London, 1976) pp.16- 17.

(١٠٦) لورمير، القسم التاريخي، المصدر السابق، ص ص١٦٣١ – ١٦٣٤.

(١٠٧) جريدة الزوراء، العدد(٨) لسنة ١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م ، المصدر السابق.

(١٠٨) الوردي، المصدر السابق، كذلك: صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، (القاهرة، د.ت) ص ص ٢٢٤– ٢٢٥.

(١٠٩) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤– ١٩١٤، (القاهرة، ١٩٨١)، ص٨٠.

(١١٠) صدى بابل، العدد ١٥٨ تشرين الأول، ١٩٠٩.

*إداموف، المصدر السابق، ص ٣٥.

(١١١) أنيس، المصدر السابق، ص ٨١.

(١١٢) عبد القادر باش اعيان، البصرة (بغداد، ١٩٦٨) ، ص٥٨.

(113) wilimson the polibical history sahmmerjarb 1800 – 1850 PHb thesis wnversty of india 1974 pp.22 – 25.

(١١٤) اداموف، المصدر السابق، ص ٣٧.

*للمزيد ينظر: بحث عن العراق العثماني ١٥٣٢ – ١٩١٨، منشور على شبكة الانترنيت:
www.iragwomenslcague.com.

(١١٥) مجيد خدوري، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق (الموصل، ١٩٣٣)، ص ص٨٩–٩٠؛ خالد حمود السعدون، الأوضاع القبلية في البصرة ١٩٠٨–١٩١٨ (الكويت، ١٩٨٨)، ص٣١٨.

(١١٦) معركة برج دابق، حدثت في آب ١٥١٦ واستطاع الجيش العثماني الوصول الى حلب ودمشق وهزيمة قوات المماليك في سوريا، للمزيد ينظر: أحمد عزت عبد الكريم، التقسيم الاداري السوري في العهد العثماني، مجلة هوليان مكتبة الآداب، جامعة القاهرة، مجلد ١ (القاهرة، ١٩٥١)، ص١٢٠.

* معركة نزيب: نشبت بين الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا ابن محمد علي والجيش العثماني يقوده حافظ باشا والي دمشق قرب مدينة نزيب عام ١٨١٩، شريف، المصدر السابق، ص٨٧.

(١١٧) عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦ – ١٧٩٨ (دمشق،١٩٦٨)، ص٢٥، كذلك: وجيه كوثراني، التنظيمات العثمانية بين النظام القديم والجديد، أمثلة من ولايات بلاد الشام، مجلة الاجتهاد، العددان ٤٥، ٤٦ (بيروت، ٢٠٠٠)، ص ص ١٦١ – ١٦٣.

(١١٨) إبراهيم باشا، هو الأبن الأكبر لمحمد علي باشا من زوجته الاولى (أمينة هاشم) ولد سنة ١٧٨٥ في مقدونيا من حدود ألبانيا والداخلة في الولايات العثمانية، قاد حملته الى بلاد الشام واستطاع أن يتخذ الكثير من الاجراءات في مصر ضد سياسة والده، للمزيد ينظر: مؤلف مجهول، البطل الفاتح إبراهيم باشا وفتحه لبلاد الشام ١٨٣١ (مصر، د. ت)، ص ١٤٢ – ١٤٣. كذلك: سليمان عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا (بيروت، ١٩٢٩)، ص٢٧٣.

(١١٩) نادر العطار، تاريخ سوريا في العصور الحديثة، دور حكم السلاطين في العهد العثماني (١٨٣٦ – ١٩٠٨) (دمشق، ١٩٦٢)، ص ص ١٧٨ – ١٧٩.

(١٢٠) البحراوي، المصدر السابق، ص٤١.

(١٢١) البحراوي، المصدر نفسه، ص ٤٥.

(١٢٢) للمزيد عن حماية الرعايا والخلافات بشأنهم، ينظر: ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها (ليبيا – بنغازي– ٢٠٠٤)، ص٢٥٤.

(123) Jean Bapbist interests imperlalisn Francis dons empir Othman (1895 – 1914) (paxis, 1977) p.70.

(١٢٤) ارشيف رئاسة الوزراء، استانبول، ملف ٥٢٤ ربيع الاول ١٢٦٠هـ رقم الملف ٥١٣.

(١٢٥) محمد الأرناؤوطي ، سوريا العثمانية، المصدر السابق، ص١٢٣؛ عبد العزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤– ١٩١٤(القاهرة – ١٩٦٩)، ص٣٢٢.

(١٢٦) أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول رقم الملف ٥٢٨ في شعبان ١٢٦١، رقم البحث ٥٢٤.

(١٢٧) الخميسي، المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(١٢٨) للمزيد عن تدخل القنصليات البريطانية لحماية الرعايا في مجال تهريبهم إذا تمت محاكتهم من قبل سلطات أخرى ، ينظر: محمد أحمد النواصرة، الموقف البريطاني والفرنسي من الحكم لمصر وبلاد الشام١٨٣١ – ١٨٤١، المعهد الفرنسي للشرق الأوسط (دمشق، ٢٠٠٩)، ص ص ٣١ – ٣٢.

(١٢٩) عوض، المصدر السابق؛ نفيل الكسندروفينا، الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر، ت: محمد إبراهيم (القاهرة، ١٩٩٩) ص ص ١٣ – ١٧.

(١٣٠) النواصرة، المصدر السابق، ص ١٥١.

(١٣١) المصدر نفسه، ص١٥٢.

(132) Willam miller the ottoman empier and its suoccassars 1801 – 1917(London, 1966) P.158.

(١٣٣) محمد علي كرد، خطط الشام، ج٢، ط٢ (بيروت، ١٩٧٠)، ص٧٨.

(١٣٤) للمزيد ينظر: انكهه لابارد، المصدر السابق، ص ٩٦.

(١٣٥) سلوى علي الغالبي، العلاقات العثمانية الامريكية ١٨٣٠ – ١٩١٣، مطبعة مدبولي (القاهرة، ٢٠٠٢)، ص٢٤٩.

(١٣٦) برناند لويس، استانبول حضارة الامبراطورية العثمانية، ترجمة: سيد رضوان علي (بيروت، ١٩٧٣)، ص ص٣١ – ٣٢.

(١٣٧) عيسوي، المصدر السابق، ص ٩٠.

(١٣٨) وليد الروضان، العلاقات العربية التركية ، ط١ (دمشق، د.ت)، ص ص ٣٢٠ – ٣٢١.

(١٣٩) ماري ذكران، دمشق في فترة السلطان عبد الحميد، منشورات الهيئة العامة للكتاب السوريين (دمشق، ٢٠١٠)، ص٢٤٤.

(١٤٠) عيسوي، المصدر السابق، ص ٧٨.

(١٤١) المصدر نفسه، ص٧٩.

(١٤٢) محمد علي كرد، الحكومة المصرية في بلاد الشام (القاهرة، ١٩٢٥)، ص ص ٤٢ – ٤٣.

*حصلت فرنسا في تعيين قناصل لها في ولاية دمشق منذ عام ١٥٣٥ لاسيما بعد المعاهدة بينها وبين الدولة العثمانية، للمزيد ينظر: فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العثمانية العلية، ط٢، (بيروت، ١٩٧٧).

(١٤٣) للمزيد: إبراهيم خليل أحمد، التحدي التبشيري.، بحث في كتاب العراق في مواجهة التحديات، ج٣، (بغداد، ١٩٨٨).

(١٤٤) عماد عبد السلام رؤوف، العراق من وثائق محمد علي باشا، دراسة وتحقيق (بغداد، ١٩٩٩)، ص ص ٥٧ – ٥٨.

(١٤٥) أدمون بول، فترة التنظيمات في ..... من تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص١٠٥.

(١٤٦) القنصلية البريطانية في حلب، أول قنصلية في حلب كانت للبندقية، ثم الفرنسية عام ١٥٨٠ ثم الانكليزية عام ١٥٨٣ واستمرت الى عام ١٩١٤ وكان للقنصلية الانكليزية دور كبير في التجارة وكانت تلك التجارة تعمل مرة واحدة في السنة ولمدة ثلاثة أشهر، لأن القوافل تظهر في فقترة الاشهر الاولى من السنة للمزيد، ينظر: ارشيف حلب، للمزيد: بول، المصدر السابق، ج٢، ص ص ١٠٥ – ١٠٦.

(١٤٧) القنصلية في روسيا، كان أول دخول للروس هو إقامة علاقات تجارية مع البصرة وبالتالي تم تأسيس الشركة الروسية للملاحة التجارية عام ١٩٠١، وفي أعقاب ذلك تم تأسيس القنصلية الروسية. للمزيد ينظر: خيري العمري، حكايا سياسية في تاريخ العراق الحديث (القاهرة، ١٩٦٩) .

(١٤٨) ليلى الصباغ، المصدر السابق، ص١٤٠.

(١٤٩) أبو عليه، المصدر السابق، ص٩١.

(١٥٠) للمزيد ينظر: خليل ساحلي أوغلي ، تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني بحوث وقواعد وقوانين (استانبول، ٢٠٠٠)، ص١٠٧.

(١٥١) عصمت جودي محمد الجشعمي، دور المستشرقين في تخريب الثقافة والفكر، مجلة المؤرخ العربي، العدد (٣)، بغداد ، ١٩٩٥، كذلك رؤوف أبو ماجد، الوجود المسيحي في القدس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين (بيروت، ٢٠٠٤)، ص١٠٢.

(١٥٢) مصطفى بازلي، سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني، ت: طارق مصطراني (موسكو، ١٩٨٩)، ص ٧.

(١٥٣) أرشيف رئاسة الوزراء ، استانبول، إرادة خارجية، رقم الملف ٣٨٦٤ في ٢٢/ شوال/١٢٦٧.

(١٥٤) المصدر نفسه، رقم الملف ٣٥٩٤، ذي القعدة ١٢٦٧.

(١٥٥) المصدر نفسه.

(١٥٦) سالنامة ولاية دمشق الموافق ١٢٨٧، الموافق١٨٦٠م، كذلك: أحمد خاطر، عهد المتطرفين في جبل لبان١٨٦١ – ١٩١٨ (بيروت، ١٩٦٧)، ص ص ٢٨ – ٢٩.

(١٥٧) ز، ي. هرشلانح، مدخل الى التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط ، ترجمة: مصطفى الحسين (بيروت، ١٩٧٣).

(١٥٨) راضي وحيد الأحمد الظللي، الحياة الادارية والاجتماعية والاقتصادية في دير الزور (دمشق، ٢٠٠٤)، ص٩٦.

(١٥٩) المصدر نفسه، ص ص ٩٧ – ٩٨.

(١٦٠) عيسى سليمان أبو موسى، الأصناف والطوائف الحرفية في مدينة دمشق خلال النصف الاول من القرن الثامن عشر، دار الحامد (عمان، ٢٠٠٠)، كذلك عيسوي، المصدر السابق، ص١٩٤.

(١٦١) للمزيد ينظر: محمد نهار الشنتاق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين ١٨٧٠ – ١٩١٤ (فلسطين، ٢٠٠٥)، كذلك أبو موسى ، المصدر السابق، ص١٩٥.

(١٦٢) المؤتمر الدولي الخامس لقناة السويس، بحث بعنوان، الأوضاع الاقتصادية لمملكة السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين.

(١٦٣) للمزيد ينظر: المصدر نفسه ، ص٥٥.

(١٦٤) منتصر سعيد حمودة، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية (الاسكندرية، ٢٠٠٧)، ص ص ١٤٦ – ١٤٧.

(١٦٥) مفيد الفيكاني، سوريا في العهد العثماني، (الحياة العسكرية في بلاد الشام)، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد (٢٤) (بيروت ، ١٩٨١)، ص٥٨.

(١٦٦) لورمير، القسم الثاني، المصدر السابق، ص ص ٢٢٧٦ – ٢٢٧٧. ، كذلك: نادية محمود مصطفى، العصر العثماني من القوة الى بداية المسألة الشرقية المعهد العالي للفكر الاسلامي (القاهرة، ١٩٩٦)، ص ص ١٣ – ١٧.

(١٦٧) لورمير، المصدر السابق، ص٢٢٧٨.

(١٦٨) أبو القاسم، المصدر السابق، ص٢٧٩.

(١٦٩) نوار ، تاريخ العراق، المصدر السابق، ص١٦٣.